الصَّدريَّةُ في النَّحوِ

مقدِّمة المؤلِّف

مع الفصل الأوَّل ‹في المعربات›، من المقصد الأوَّل

للسَّيد معزِّ الدين الموسويِّ

‹ت نحو١٠٤٥هـ›

أ.م. د محمد علي هوبي الربيعي

جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية

‘Sadriyah in Grammar' Author's introduction

With the first chapter 'On parsing', from the first section

By Sayyid Mu'izz al-Din al-Musawi 'D 1045 AH':

Study and investigation

Asst. prof. Dr. Muhammad Ali Houbi Al-Rubaie

Karbala University, College of Islamic studies

ملخص البحث

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتم الأَنبياء والمرسلين، محمَّدٍ المصطفى، وعلى أَهل بيته وصحابته المنتجبين ، ومَن اهتدى بهديهم، وسار إلى نهجهم من الأَوَّلين والآخرين، حتى قيام يوم الدين، وبعد:

نظرًا لأَهميَّة التُّراثِ العلميِّ المخطوط، ولما تكتنزه مكتباتنا من كنوز معرفيَّة ثمينة، وما حواه هذا الكتاب -الماثل بين أَيدينا- من مادة علميَّة رصينة، وهو كتاب (الصَّدريَّة في النَّحو)، للسَّيد معزِّ الدين محمد بن أبي الحسن الموسويُّ، من أعلام القرن الحادي عشر الهجري، فضلًا عن الإِفادة منه في تحصيل المراتب العلميَّة، ارتأَيت أَن أَنشر قسمًا منه، على أَمل إكمال تحقيقه في القريب العاجل - إِن شاء الله تعالى-، فاخترت منه: مقدِّمة المؤلِّف، مع الفصل الأَوَّل (في المعربات)، من المقصد الأَوَّل، والذي جعله في أَربعة بحوث؛ ولمقتضيات العمل على وفق المنهج العلميِّ الصَّحيح قدَّمتُ لهذا النَّص دراسةً وافية في ما يتعلَّق بالمؤلِّف والمؤلَّف، مع الاختصار غير المخلِّ فيها؛ مراعاةً لسياسة النشر في المجلات العلميَّة، ولذا جعلت الدراسة بمبحثين، مسبوقة بمقدِّمة، ثم أَقفلتها بخاتمة مع قائمة بثبت المصادر والمراجع، والله وليُّ التَّوفيق.

Abstract

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the last of Prophet and Messengers, Muhammad, may God's prayers and peace be upon him, his household, his chosen companions, and those who were guided by their guidance, and walked to their path from the first and the last, until the Day of Judgment.

Due to the importance of the manuscript scientific heritage, the treasures of our libraries of precious knowledge, and what this book involves of precious scientific material, entitled ‹Al-Sadriyah in Grammar›, by Sayyid Mu'izz al-Din Muhammad bin Abi al-Hasan al-Musawi, from the figures of the eleventh Hijri century. Also, on account of benefiting from it in attaining scholarly ranks, I decided to publish a section of it, hoping to complete its investigation soon - God willing -, so I chose the author›s introduction alongside the first chapter ‹On parsing›, from the first section, which he made in four researches. And for the requirements of working in accordance with the correct scientific method, I presented this text with a comprehensive study in relation to the author and the authored, with unmistakable abbreviation. Taking into account the policy of publishing in scientific journals, this study encompasses two chapters, preceded by an introduction, and ends with a conclusion with a list of resources.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدمــة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتم الأَنبياء والمرسلين، محمَّدٍ المصطفى، وعلى أَهل بيته وصحابته المنتجبين، ومَن اهتدى بهديهم، وسار إلى نهجهم من الأَوَّلين والآخرين، حتى قيام يوم الدين.

وبعد:

إنَّ مَن ينعم النظر في بطون فهارس المخطوطات، والمتتبِّع لأَخبارها عن كثب في أَدلَّتها سيجد كثيرًا من عيون الكتب التي ربَّما غابت عن أَذهاننا، والتي ما زالت حبيسة المكتبات، وهي بحاجة إِلى مَن يعيدها إلى الحياة، فيخرجها من غياهب الحبس إلى نور المعرفة، ومن سُرادقات المكتبات الخطِّيَّة إلى صروح العلم، وهذا الكتاب الماثل بين أَيدينا، والذي نعمل على تحقيقه هو غيض من فيض تلك المصنَّفات التي لم ترَ النُّور بعد.

ونظرًا لأَهميَّة هذا التُّراثِ العلميِّ المخطوط، ولما تكتنزه مكتباتنا من كنوز معرفيَّة ثمينة، وما حواه هذا الكتاب -الماثل بين أَيدينا- من مادَّة علميَّة رصينة، وهو كتاب (الصَّدريَّة في النَّحو)، للسَّيد معزِّ الدين محمد بن أبي الحسن الموسويُّ، من أَعلام القرن الحادي عشر الهجريِّ، فضلًا عن الإِفادة منه في تحصيل المراتب العلميَّة، ارتأَيت أَن أَنشر قسمًا منه، على أَمل إِكمال تحقيقه في القريب العاجل -إِن شاء الله تعالى-، فاخترت منه: مقدِّمة المؤلِّف، مع الفصل الأَوَّل (في المعربات)، من المقصد الأَوَّل، فقد تعرَّض في المقدِّمة إلى بيان تعريف النَّحو وَمَوضوعِهِ وغايتِهِ، أَمَّا الفصل الأَوَّل فقد جعله في أربعة بحوث، الأَوَّل: في تقسيم الإِعراب، وفيه ثلاثة فصول، الأَوَّل: في الفرقِ بين الحركةِ والحرفِ، والثَّاني: في الفرقِ بين الإِعرابِ اللَّفظيِّ والتَّقديريِّ، والثَّالثُ: في الفرقِ بين

الإعرابِ التَّامِّ والنَّاقصِ.

أَمَّا البحث الثَّاني فكان في محلِّ الإعراب، والثَّالث: في تقسيم المعرب، والرَّابع: في المرفوعات، وقسَّم الأَخير على ثمانية أَقسام، فكان الأَوَّل: في الفاعل، الثَّاني: في مفعول ما لم يسمَّ فاعله، الثَّالث: في المبتدأ، الرَّابع: في خبرِ المبتدأ، الخامس: خبر إِنَّ وأَخواتها، السَّادس: اسم كان وأَخواتها، السَّابع: خبر لا التي لنفي الجنس، والثَّامن: اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس).

ولمقتضيات العمل على وفق المنهج العلميِّ الصَّحيح ارتأَيت أَن أُقدِّم لهذا النَّص دراسةً وافية فيما يتعلَّق بالمؤلِّف والمؤلَّف، مع الاختصار غير المخلِّ فيها؛ مراعاةً لسياسة النشر في المجلات العلميَّة، والخاضعة لمعايير الجودة العالميَّة، ولذا جعلت الدراسة بمبحثين، مسبوقة بمقدِّمة، ثم أَقفلتها بخاتمة مع قائمة بثبت المصادر والمراجع، والله وليُّ التَّوفيق.

القسم الأَوَّل

الدراسة

السَّيد معزِّ الدين الموسويِّ وكتابه (الصَّدريَّة في النَّحو)

في سطور

وفيه مبحثان:

المبحث الأَوَّل

نبذة عن حياته الاجتماعيَّة والعلميَّة[1]

وفيه سبعةُ مطالبٍ:

المطلب الأَوَّل: اسمه وولادته:

هو السَّيد معز الدين محمد بن أبي الحسن الموسويُّ الملقَّب بمعزِ الدين، الفقيه الإماميّ، المجاور بمشهد الرِّضا، ولد في سنة ثلاث وستين وتسعمائة من الهجرة النَّبويَّة.

المطلب الثَّاني: أَولادُه:

إِنَّ مَن يطالع مصنَّفات السَّيِّد الموسويِّ يقف على أسماء عددٍ من أبنائه، فضلًا عمَّا ذكرته المصادر وكتب التَّراجم، والملاحظ فيها أَنَّ له أَربعة أَولاد، وهم:

١. محمد باقر الرضويُّ الحسينيُّ: ابن

معز الدين النجفي أَصلًا، الطوسي مولدًا و مسكنًا[٢]، قال في أَمل الآمُل: فاضل، محقق، متكلِّم، شاعر، له شرح الأَربعين حديثًا، و حاشية على الحاشية القديمة، وغير ذلك، و هو من المعاصرين[٣].

٢. شمس الدين محمد الموسوي: الَّذي أَلَف باسمه الشَّمسية في النحو[٤].

٣. صدر الدين محمد الموسوي: أَلذي أَلَّف باسمه الصدرية في النحو[٥]، وهو المصنَّف الذي عقدنا العزم على تحقيقه ودراسته بعد التَّوكُّل على الله سبحانه تعالى.

٤. تقي الدين محمد الموسوي: أَلَّذي أَلَّف باسمه التَّقيَّة في المنطق[٦].

وقد صرح في أَوَّل كتابيه الصَّدريَّة في النَّحو، والتَّقيَّة في المنطق بأَسماء أَولاده شمس الدين وصدر الدين وتقي الدين.

المطلب الثَّالث: علمه:

عُدَّ السَّيِّد الموسويُّ من أَجلَّاء العلماء المصنِّفين، جامع للمعقولِ والمنقولِ، أَخذَ عن علماء عصره، وفضلاء مصره، فمَهَرَ في المنطق والنَّحو والفقه والتَّفسير، وله في ذلك مصنَّفات كثيرة[٧]، سيردُ ذكرها لاحقًا إن شاء الله تعالى.

المطلب الرَّابع: أَساتيذه:

تتلمذ السَّيد الموسويُّ على يد جملة من أَفاضل العلماء، فكان سماع علومه عليهم فاستجازوه فيها، وممَّن جاء سماعه عليهم:

١) السَّيد محمد بن علي بن أَبي الحسن الموسويُّ العامليُّ الجبعيُّ الفقيه[٨]، عارف بالرِّجال، المشهور بصاحب المدارك نسبة الى كتابه ﴿مدارك الأَحكام﴾، كان قليل التأليف وكثير التَّحقيق، من مؤلَّفاته كتاب ﴿مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام﴾، و ﴿حاشية الاستبصار﴾، و ﴿حاشية التَّهذيب﴾، و ﴿حاشية على أَلفيَّة الشهيد﴾ (ت١٠٠٩هـ). وكان سماع السَّيد عليه

حاشيته على الرسالة «الألفية» في فقه الصَّلاة للشهيد الأوَّل، وكتب بخطِّه نسخة حاشية «الألفية» الشَّهيدية، الموجودة في تبريز، ثمَّ إنَّه سمعها عن المؤلِّف بقراءةِ غيره عليه، وحصل منه على إجازة تاريخها سنة (١٠٠٧هـ).

٢) السيد محمد تقي بن الحسن الحسينيّ الأَسترابادي[٩]، وهو فقيه فاضل جليل، من مؤلفاته: (تذكرة العابدين في الفقه)، و(رسالة في وجوب صلاة الجمعة)، و(رسالة في شرح خطبة الشرائع)، والذي أَجاز السيد معزِّ الدين في سنة (١٠٢٧هـ) بعد أَن أَصبح من الفقهاء المجتهدين، ثم قام بوصفه -أي السَّيد محمد تقي وصف السَّيد معزِّ الدين- في (تحفة الرضا)، في النُّسخة التي كتبها بخط يده، بما لفظه: «السَّيد الأَجل الأَفضل، والسَّند المحقِّق الأَكمل، نسل العترة الطَّاهرة، وسلالة الأَنجم الزَّاهرة، صاحب الأَخلاق الرَّضية، والملكات المرضيَّة، الجامع بين مكارم الأَخلاق وطيب الأَعراق، قدوة أَعاظم السَّادات الكرام، وعنوان صفيحة صفائح أَفاقم العلماء الأَعلام، معز الدِّين والدُّنيا، الأَمير الكبير المير معز الدين محمد بن أَبي الحسن الموسوي وفَّقه اللهّ للسلوك»، ونقل عنه في بعض التَّصانيف خطبة النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم حين تزويجه فاطمة عليها السلام.

المطلب الخامس: تلاميذه:

ممَّن تلمذ على يدِه السَّيد محمد الخطيب الحسينيُّ الذي كان خطيب قطب شاه، وقد أَملى عليه أُستاذه السَّيد معز الدين المذكور رسالة ضروريات أُصول الدين سنة (١٠٣٧هـ)، وكتبها الخطيب مع رسائل أُخر، كلّها بخطه في هذه المجموعة، وهي من موقوفات الحاج عماد الفهرسي للخزانة الرَّضوية[١٠].

المطلب السَّادس: آثــارُهُ:

صنَّف السَّيِّد أَكثر من خمسين مصنفًا، سنذكر ما وقفنا عليه في كتب

الأَدلَّة، والمصادر التي ترجمت له، وهي على النحو الآتي:

١) أَنيس الصَّالحين[١١]: في الأَدعية والأَعمال المأثورة، أَلَّفه سنة (١٠١٧هـ)، أَوَّله (يامن ذكره أَنيس الصَّالحين، وطاعته نجاة للعابدين، إِياك نعبد وإِياك نستعين)، مرتَّبٌ على أَربعة فصول: الأَوَّل: تعقيبات الفرائض والنَّوافل، الثَّاني: أَعمال الأَسبوع، الثَّالث: أَعمال الأَيام والليالي المتبركة، الرَّابع: أَحراز الأَئمة وأَدعية للحوائج المتفرقة، فضلًا عن ستة عشر فصلًا، جاءت الفصول الأَربعة الأُولى منه في سائر الأَدعية، والفصول الاثنا عشر بعدها إِلى الخاتمة لكلِّ واحد من الشُّهور الاثني عشر، أَوَّله: «الحمد لله الذي دلَّ عباده على الطاعات، وهداهم إلى ما يوجب علوِّ الدَّرجات»، وذكر المؤلف أَن اسمه التَّاريخي «الصِّراط المستقيم»، ونسخة هذا الكتاب كتابتها سنة (١٠٨٠) في كربلاء عند الشَّيخ مهدي الكتبي.

٢) بحر جواهر الحقائق[١٢]: في آيات الأَحكام.

٣) تحفة الرِّضا في مسائل الصلاة[١٣]: المتَّفق عليها بين الفقهاء و غيرها، مرتَّبًا على اثني عشر بابًا، وفي كلِّ باب عدَّة مسائل، قال في آخره: «إِنَّ مجموع المسائل المتَّفق عليها بين الفقهاء (٧٤٢) مسألة، و مجموع ما استنبطته وخطر بالبال (٣٧٦) مسألة، و سميته بـ(تحفة الرضا عليه السلام)».

٤) التُّحفة المعينيَّة[١٤]: في الأَصول الخمسة، مع التَّفصيل في مبحث الإمامة.

٥) التقيّة في المنطق[١٥]: صنَّفه باسم ولده تقي الدين سنة (١٠٠١هـ)، كما صرَّح به في أَوَّل رسالة (التقية)، والَّتي كُتِبت في حياة المصنّف سنة (١٠٤٣هـ)، وهي في خزانة (علي محمد النجف آبادي).

٦) ثمرة العقبى[١٦]: في شرح ذخيرة الجزاء.

٧) ذخيرة يوم الجزاء[١٧] : في الأَصول والفروع، أَلَّفه سنة (١٠٣٢هـ)، وله عليه حواشٍ كثيرة.

٨) رسالة العشرة الكاملة[١٨]: بالفارسيَّة في الأَحراز المأْثورة وشرح فضائلها، أَلَّفها في (العتبة الرَّضوية) من وقف سلطان الصَّفوية. وقيل: لعل المؤلِّف هو والد الميرزا معز الدين محمد بن أَبي الحسن الموسويّ المشهديّ.

٩) رسالة النَّجاة في يوم العرصات[١٩]: في أُصول الدين، أَلَّفها سنة (١٠٤٣هـ) ذكر في أَوَّله سبب تأليفه، وأَنَّه مرض عشرين يومًا من رجب (١٠٤٣هـ) وعمره يومئذ ثمانون سنة، فكان يعرض عقائده على العلماء الذين يأْتوه للعيادة في أَيام مرضه، فلمَّا برأَ وصار يقدر على تحريك القلم بعد ثلاثة أَيام شرع في هذه الرِسالة في إِثبات حقيَّة الفرقة الإِمامية، وعبَّر عن نفسه بكليب عتبة.

١٠) رسالة ضروريات أُصول الدين[٢٠]: فارسية، كتبها السَّيد محمد الحسينيُّ الاسترآباديُّ الشَّهير بخطيب قطبشاه، في مجموعته التي أَملاها سنة (١٠٣٧هـ)، والمجموعة في (الرَّضوية).

١١) الشَّمسيَّة في النَّحو[٢١]: كتبه باسم ولده شمس الدِّين.

١٢) الصَّدرية في النحو[٢٢]: رسالة مبسوطة في النحو التي كتبها باسم ولده صدر الدين، ذكر في مقدِّمتها أَنَّه كتب (الشمسية) لولده شمس الدين، ثم سأله ولده صدر الدين أَن يكتب باسمه كتابا آخر لكنه بالعربية فكتب (الصدرية) على ترتيب (الشمسية) في مقدمة وثلاثة مقاصد في الاسم والفعل والحرف في كل مقصد مباحث، وفى كل مبحث قواعد كثيرة، وكما صرح به أَيضًا في أَوَّل التَّقية في المنطق.

١٣) عيون اللآلئ في واجبات الصَّلاة[٢٣]: في مقالة له وبخطه جاء فيها قوله: «إنَّ في الصَّلاة أَربعة وثلاثين أَمرًا، ذهب أَكثر الفقهاء إِلى أَنها للاستحباب، وعندي أَنها

واجبة، وقد استدللت على وجوبها في كتبنا الاستدلاليَّة، وفي رسالة على حدة، سمَّيتها «عيون اللآلئ»، ثم ذكر تفصيل الأُمور، وإن منها ثمان في القيام، وواحد في القراءة، وعشرة في الرُّكوع، واثني عشر في السجود، وثلاث في التَّشهُّد.

المطلب السَّابع: وفاته:

لم يُعلم تاريخ وفاته على وجه التَّحديد، وقيل: إنَّه توفي بعد أن تجاوز الثمانين من عمره، بنحو سنة خمسة وأربعين وألف (١٠٤٥هـ).

المبحث الثَّاني

كتاب «الصَّدريَّة» في النَّحو

وفيه ستَّة مطالبٍ:

المطلب الأوَّل: اسم الكتاب ونسبته إلى السَّيد معز الدين:

اسم الكتاب «الصدرية في النحو» كما جاء في مقدِّمته، إذ قال فيها: «وسمَّيتُه بالصَّدْريَّة».

أمَّا نسبة الكتاب إليه فلا خلاف في ذلك، ولا أدلَّ على ذلك ما صرَّح به في مقدِّمته، فضلًا عمَّا جاء في خاتمته، وهو قول النَّاسخ: «تم الكتاب من مصنفات السَّيد الجليل مير معز الدِّين محمَّد الرضوي»، ناهيك عمَّا ذكرته مصادر التراجم من عزوِّه إليه من دون أدنى ريب[٢٤].

المطلب الثَّاني: زمن تأْليفِ الكتابِ:

لم يصرِّح السَّيد الموسويُّ عن سنة تأليف كتابه هذا، ولم تشر المصادر إلى ذلك فيما توافر لدينا منها.

المطلب الثَّالث: دوافع تأليف الكتاب:

كان الدافع من وراء تأليف «الصَّدرية في النحو» هو إجابة لسؤال ابنه صدر الدين، من أن يؤلِّف له تأليفًا على نحو ما ألَّف لأخيه شمس الدين، ولكن في العربية، فأجاب مأْموره، وسمَّاه باسمه، وقد ذكر ذلك في مقدمة الكتاب بقوله: «سألني ولدي أبقاه الله تعالى، ورزقه حلاوة العلوم الدينيَّة أن أُؤلِّف لهُ تأليفًا كما ألَّفتُ لأخيه ولكن

بالعربيةِ، فأَجبتُ وشرعتُ، وسمَّيتُه بـ«الصَّدْريَّة»».

المطلب الرَّابع: أُسلوب المصنِّف ومنهجه في الكتاب: ¬

انماز أُسلوب المصنِّف بوضوح العبارة، وسلامة التركيب، ودقة الألفاظ، فجاء كلامه أَوقع في الذِّهن، وأَسرع إلى الحفظ، فكان مجيدًا في الكشف عن المقاصد النَّحويَّة، والإبانة عن مراميها العلميَّة، اختصر فأَجاد، وعلَّلَ فأَبان المراد، حتى بدت لغته وقَرُب أُسلوبه إلى عصور الفصاحة الأُولى، فهما أَقرب ما يكونان إلى لغة العلماء الأَقحاح، من مثل ابن يعيش والرضي الأستربادي وابن النَّاظم وغيرهم.

أَمَّا فيما يتعلَّق بمنهجه فقد اختطَّ لكتابه هذا منهجًا مشابهًا لمنهج كتاب «الشَّمسية في النَّحو»، وقد ذكر ذلك في مقدِّمته بقوله: «ورتَّبته بالتَّرتيبِ الرَّشيق للشَّمسيَّة»، ولبيان تفصيل ذلك نقول: جعل الكتاب في مقدِّمة، وثلاثة مقاصد، ثم أقفله بخاتمة خصَّها بالتَّوابع، ولكلٍّ ذلك تفصيلات نوضحها بالآتي:

فالمقدِّمة جاءت في تعريف النَّحو وَمَوضوعِهِ وغايتِهِ.

أَمَّا المقاصد، فكان الأَوَّل: في الاسم، وفيه مقدِّمة، وفصلان، وخاتمة، المُقدِّمة: في تعريفِ الاسمِ، وخواصِّه، أَمَّا الفصلان، فالأَول في المعرباتِ، والثَّاني في المبنيَّات. أَمَّا الخاتمة ففي التَّوابع.

والمقصد الثاني في الفعل، وفيه مُقدِّمة وعشرة بحوث، أَمَّا المُقدِّمة ففي تعريف الفعل وخواصِّه، وأَمَّا البحوث فالأَوَّل: في الفعل الماضي، والثَّاني: في المضارع، والثَّالث: في الأَمر، والرَّابع: في الفعل المجهول، والخامس: في تقسيم الفعل، والسَّادس: في أفعال القلوب، والسَّابع: في الأَفعال النَّاقصة، والثَّامن: في أَفعال المقاربة، والتَّاسع:

في فعل التَّعجب، والعاشر: في أَفعال المدح والذَّم.

والمقصد الثَّالث في الحروف، وفيه مُقدِّمة وفصلان، أَمَّا المُقدِّمة: ففي تعريف الحرف وتقسيمه، وذكر أَنَّ الحرف يكون على قسمين، الأَوَّل: في الحروف العاملة، والثَّاني: في الحروف غير العاملة.

علمًا أَنَّه في كل مقصد من هذه المقاصد الثَّلاثة وما احتوت عليه من مقدِّمات وفصول وخواتِيم وضَّح فيها المؤلِّف أَقسام الكلام وكل ما جاء فيه، ابتداءً من التعريف بها، وذكر أقسامها والأدوات المستعملة في كلٍّ منها بشكل كافٍ، انتهاءً بموقعها الإعرابي، فضلًا عن استشهاده بعدد غير قليل من الشَّواهد القرآنية، والأَبيات الشعرية، وما جاء على لسان العرب من حكم وأَمثال، مع ذكره لآراء أَهل العلم من نحويين وصرفيين وغيرهم، أَو ما نقلوه في بطون مؤلَّفاتهم من آراء نحويَّة، أَو مسائل خلافيَّة بين البصريين والكوفيين، وغير ذلك، مع إِفاضته في بيان وتوضيح عددٍ من المفردات التي وردت في الشَّواهد.

المطلب الخامس: موارد الكتاب:

اعتمد المؤلِّف في تأليف مصنَّفِه هذا على مجموعة من المصادر، ومن أَهمها: كتاب سيبويه، والمفصَّل للزمخشري، والكافية لابن الحاجب، وشرح الرضي على الكافية، وغيرهم، ولبيان ذلك نورد بعضًا ممَّا ذكره من تلك الآراء، على سبيل التَّمثيل لا الحصر، إذ قال:

* العاشر: (لما) الحينيَّة بمعنى (إِذا): والتزم أَن يكون بعدها فعل ماضٍ، وقال سيبويه: «لما كَـ(لو)»، إِلَّا أَنَّها لانتفاء الثَّاني لانتفاء الأَوَّل، و(لَمَّا) لثبوت الثَّاني لثبوت الأَوَّل[٢٥].

* أَمَّا الخامس، نحو: لَا حَوْلُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، بأَن يكون (لا) الأَوَّلى بمعنى ليس، و(لا) الثَّانية (لا) الَّتي لنفي

الجنس، وهذا مذهب المبرِّد، استضعفه ابن الحاجب؛ لأَنَّ عمل (لا) بمعنى (ليس) قليل[٢٦].

* الثَّالث: قول الفرَّاء: إِنَّ (ما) للاستفهام ومبتدأ، وما بعده خبر، وقال الشَّارح الفاضل الرَّضي: هذا التَّفسير أَقوى؛ لأَنَّه أَنسب إِلى فعل التَّعجب؛ لأَنَّ المتكلِّم جاهلٌ عن سبب الحسنِ، فاستفهم من سببه[٢٧].

* قاعدة: إِذا وقع الخبر ظرفًا قال البصريُّون: إِنَّ الفعلَ مقدَّرٌ فالخبر جملة، والكوفيُّون: إِنَّ اسم الفاعل مقدَّر والخبر مفرد، نحو: زيدٌ في الدَّار، أَي: زيدٌ حصلَ في الدَّارِ، أَو حاصل في الدَّارِ[٢٨].

* تنبيه: لَمَّا علمت أَنَّ فائدة الإِضافة اللفظيَّة التَّخفيف جاز: الضَّاربا زيدٍ، والضَّاربو زيدٍ، إذ الفائدة حاصلة فيهما؛ لإسقاط التَّنوين بالإِضافة، ولا يجوز: الضَّاربٌ زيدٍ؛ لأَنَّ التَّنوين سقط بدخول اللَّام لا بالإِضافة[٢٩].

المطلب السَّادس: قيمة الكتاب:

قيمة كلِّ كتاب فيما حواه من مادَّة علميَّة، وما تضمَّنه من شواهد واستشهادات حشَّدها المصنِّف ليخدم بها نصَّه والفكرة العلميَّة التي يروم إِلى تبيانها وتوضيحها، فضلًا عن اللغة التي استعملها في عرض تلك المادة، والكيفية التي تناول فيها المادة العلميَّة، والسَّبيل الذي سلكه في عرضها، وهلم جرًّا.

وبذا أَقول: إِنَّ كلَّ هذه المعايير وغيرها حاكمة على تبيان مراتب المصنَّفات، والقيمة العلميَّة التي تحملها، ولن يخفى على السَّيد معزِّ الدين كل ذلك؛ فقد أَضفى على مصنَّفه هذا مسحة علميَّة رائعة، من حيث عرض المادة، واللغة المستعملة فيه، وتحشيده الشَّواهد بأَنواعها، وأُسلوب عرض المادة وتبويبها، ولغة الحوار المصطنعة بين المصنِّف والمتعلِّم، فضلًا عن استعماله لغة التقعيد والتنبيه في تبيان

مادَّته، فقد ذكر ما يزيد عن (٣٥٠) قاعدة نحويَّة، وما يقرب الـ(٦٠) تنبيهًا، ناهيك عن عرض آراء العلماء ومحاورتهم وترجيح ما يراه مناسبًا منها بالحجَّة والدليل، فهو بهذا أَضع هذا المصنَّف في مصافِّ المصنَّفات العلميَّة المرموقة، من مثل كتاب شرح الكافية للرَّضي وغيره، على الرَّغم من اتِّضاح المسحة التَّعليميَّة عليه، والله العالم.

القسم الثَّاني

التَّحقيق

وفيه مطلبان:

المطلب الأَوَّل: وصف النُّسخ الخطِّيَّة:

بعد البحث الدؤوب والمتواصل في فهارس المخطوطات، والتَّواصل مع المكتبات المتخصِّصة فيها تمكَّنَّا من الحصول على خمس نسخ خطِّيَّة لهذا الكتاب، وكلها ليست بذات صلة بالمؤلِّف أَو بإِحدى نسخه، ممَّا صعَّب علينا الأمر في تحقيقه؛ لكثرة الاختلافات بينها، من زيادات وسقط وتباين صياغة العبارات، وغير ذلك، ومع هذا فقد اعتمدنا في تحقيقه على أَربعٍ منها، واستبعدنا الخامسة لأسباب نذكرها عند وصفنا لها، وإليك وصف تلك النُّسخ مرتَّبة بحسب أَهمِّيتها، وعلى النَّحو الآتي:

النُّسخة الأُولى: والمرموز لها بالرَّمز (م)، وهي من مقتنيات (مكتبة السَّيدة معصومة) في محافظة قم المقدَّسة، في إيران، والتي تحمل الرقم (٦٢٩٤)، من القطع المتوسِّط، مكتوبة بخط (نستعليق)، عدد أَلواحها (١١٩) لوحة، في كل صحيفة (١٢) سطرًا، سوى صحيفة المقدِّمة، مع خلوِّها من النَّاسخ، وتاريخ النَّسخ، وقد قُدِّمت على أَخواتها؛ لأَنَّها أَقدمهنَّ كتابةً، إذ الرَّاجح أَنَّها منسوخة في القرن الحادي عشر الهجريِّ، أَي في عصر المؤلِّف، فضلًا عن أَن مادَّتها العلمية شبه مكتملة، سوى ما حدث فيها من سقوطات يسيرة، واختلافٍ في بعض

مفرداتها، وكلُّ هذا لا يمسُّ القيمة العلمية لها، ومكانتها بين أخواتها من النُّسخ الأُخرى.

والنُّسخة الثَّانية: والمرموز لها بالرَّمز (ر)، وهي من مقتنيات (مدرسة الگلپايگاني) في محافظة قم المقدَّسة، في جمهورية إيران الإسلاميَّة، والتي تحمل الرقم (٢/ ١١٠٥-١٠١/ ٢٥)، من القطع المتوسِّط، وهي الأُخرى أَيضًا خلت من اسم النَّاسخ، وتأريخ النَّسخ، كُتِبت بخط النَّسخ، عدد أَلواحها (١٣٠) لوحة، في كلِّ لوحة (١٣) سطرًا، عليها تملك باسم (محمد بن علي كازروني حتَّى عام (١٢٤٤ق).

والنُّسخة الثَّالثة: والمرموز لها بالرَّمز (ح)، وهي من مقتنيات (مركز إحياء التراث الإِسلامي) في محافظة قم المقدَّسة، في جمهورية إيران الإسلاميَّة، والتي تحمل الرقم (٧٤٨)، من القطع الكبير، نُسخت على يد عبد الله بن نور الله أَوحدي كازروني، في (١٨) محرَّم، سنة (١١٢٥ق)، وكُتِبت بخط النَّسخ، عدد أَلواحها (٦٠) لوحة، في كلِّ لوحة (١٨) سطرًا، وقد خلت من التَّمليكات والأَختام.

والنُّسخة الرَّابعة: والمرموز لها بالرَّمز (ل)، وهي من مقتنيات (مكتبة ملي إيران) في محافظة طهران، في جمهورية إيران الإسلاميَّة، التي تحمل الرقم (٢٩٤٢)، من القطع المتوسط، عدد صحائفها (٢٥٦) صحيفة، في كل صحيفة (١٤) سطرًا، كُتِبت بخط النَّسخ، في العشرة الثَّانية من شهر ربيع الأُولى، من سنة مائة بعد الأَلف بعد الهجرة النَّبويَّة، في مشهد الإِمام الرِّضا عليه السلام، على يد الشَّيخ محمد تقي هزار جريبي، علمًا أَنَّها ناقصة الأَوَّل؛ إذ تبدأ من قوله: مسلمات، ورأَيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ).

والنُّسخة الخامسة: والتي لم نعتمدها في عملنا هذا، وهي من مقتنيات (مكتبة ملي إيران) في محافظة

طهران، في جمهورية إيران الإسلاميَّة، خلت من لوحتها التعريفية، فضلًا عن كونها ناقصة الأخير، والملاحظ عليها أَنَّها نسخة اعتيادية لا تضيف شيئًا على النُّسخ الأُخرى؛ ولذا ارتأينا تركها، لعدم تحقُّق الفائدة من الاعتماد عليها.

المطلب الثَّاني: منهج التَّحقيق:

تباينت مناهج التحقيق، وتعدَّدت أَلوانه وطرائقه، والغاية في جميعها واحدة، وهي إِخراج النَّص كما أَراده المصنِّف أَو يقرب منه، وفي عملي ذا لم أَدَّخر جهدًا، ولم آلُ وسعًا في إِخراج هذا النَّص والوجهة أَو الصُّورة التي أَرادها له مؤلِّفه، على الرَّغم من أَنَّ ثمَّة صعابًا واجهتني في أَثناء تحقيقه، منها: تحقيق هذا النَّص على أَكثر من نسخة، جميعها لا صلة لها بنسخة المؤلِّف، ولم استطع الحصول عليها على الرَّغم من البحث الطويل في المكتبات المختصَّة، فضلًا عن البحث في كتب الأَدلة، ومصادر التراجم، وغير ذلك، وهذا ممّا جعل العمل شاقًّا في تحقيقه؛ ومع هذا وبفضل الله ومنَّته وصلتُ إلى ما وصلتُ إِليه في إِخراجه بالشَّكل الذي ربَّما أَراده مؤلِّفه له أو يقرب منه؛ وذلك على وفق المنهج الذي سلكته في تحقيقه، موضَّحًا بالآتي:

١. قمت بطباعة نسخة (م) على وفق القواعد الإملائيّة المعروفة لدينا في عصرنا الحالي، مع استعمال علامات التَّرقيم على نحوها الصَّحيح؛ للخروج بنصٍّ متقنٍ واضحٍ ومفهومٍ لدى القارئ.

٢. قابلتُ عليها ما رشحناه من النُّسخ الخطِّية، مع الاعتماد على منهج التَّلفيق بينهما؛ للوصول إلى نصٍّ متكاملٍ نسبيًّا، وذلك بترجيح القراءة الصَّحيحة التي تلائم السِّياق، علَّني أَصل بذلك إلى النَّص الذي أَراده مؤلِّفه.

٣. وثَّقت كلَّ ما ورد فيه من نصوص أَفاد منها المؤلِّف في كتابه هذا، وذلك بإرجاعها إلى أُصولها، ولاسيما الآيات

القرآنية، والأَحاديث النَّبويَّة، وغير ذلك.

٤. صوَّبت ما ورد في النَّص من أَخطاء وقع فيها النُّسَّاخ، وذلك بالرُّجوع إلى ما اعتمده السَّيد من مصادر في كتابه هذا، وقد نبَّهت على ذلك في هامش التَّحقيق.

٥. أَوضحت ما ورد في النَّص من عبارات أَو أَلفاظ غامضة أو مربكة للقارئ، وهي تحتاج إلى تعليق أَو توضيح أو شرح، والإِشارة إلى ذلك في هامش التَّحقيق.

٦. وثَّقت ما ورد في الكتاب من آراءٍ نقلها المصنِّف عن غيره، وذلك بإرجاعها إلى مصادرها الأَصليَّة التي استقى منها مادَّته.

٧. اعتمدتُ على جملة من المصادر والمراجع في تخريج هذا النَّص وإقامة الدِّراسة عليه؛ إذ بلغ عدد ما اعتمدته منها ما يزيد عن الـ(٥٠) مصدرًا.

٨. استعملتُ عددًا من الأَقواس والرُّموز في النَّص، منها:

- ﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنيّة.
- « » لحصر الأَحاديث التي أَفاد منها المصنِّف في الاستدلال على مادَّته العلمية وتوثيقها.
- ( ) لتمييز الأَلفاظ التي قام المصنِّف بشرحها في النَّص.
- فككت ما ورد فيها من رمز استعملها المصنِّف، والتي هي:

* ح = حينئذٍ
* فح = فحينئذٍ
* لا يخ = لا يخلو
* تع = تعالى
* أيضـ = أَيضًا
* ظ = الظَّاهر
* يق = يُقال
* المط = المطلوب
* كك = كذلك

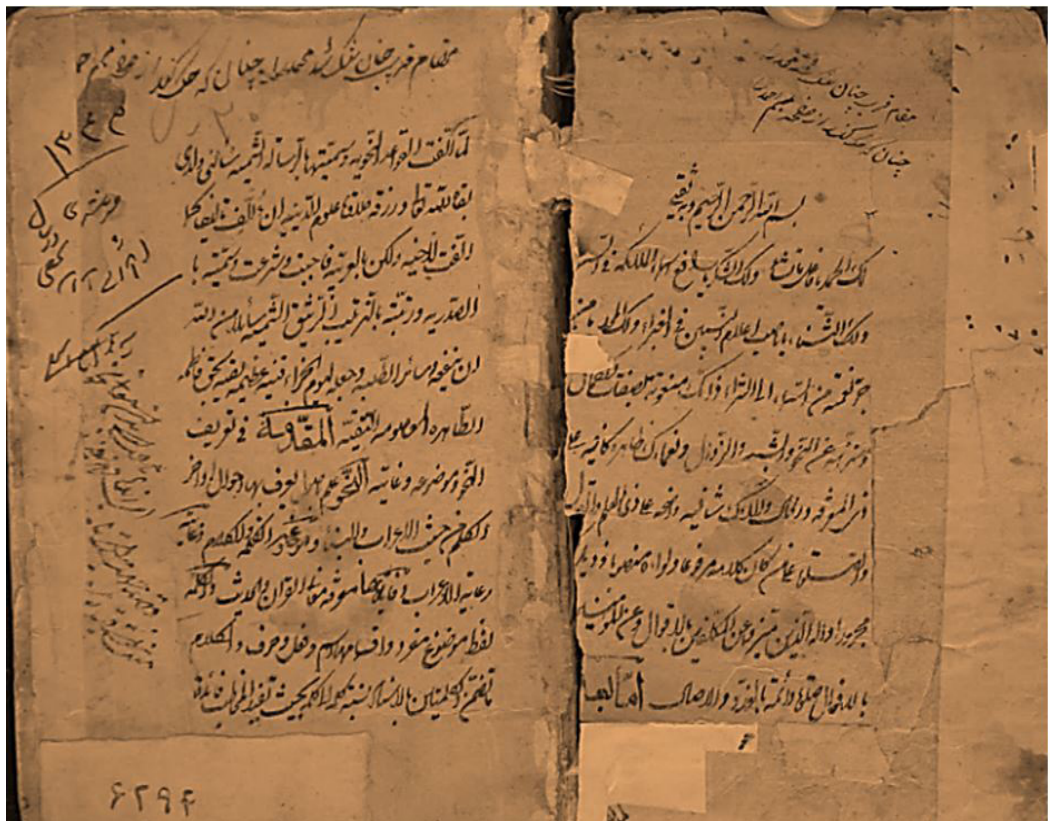

اللوحة الأُولى من نسخة (م)

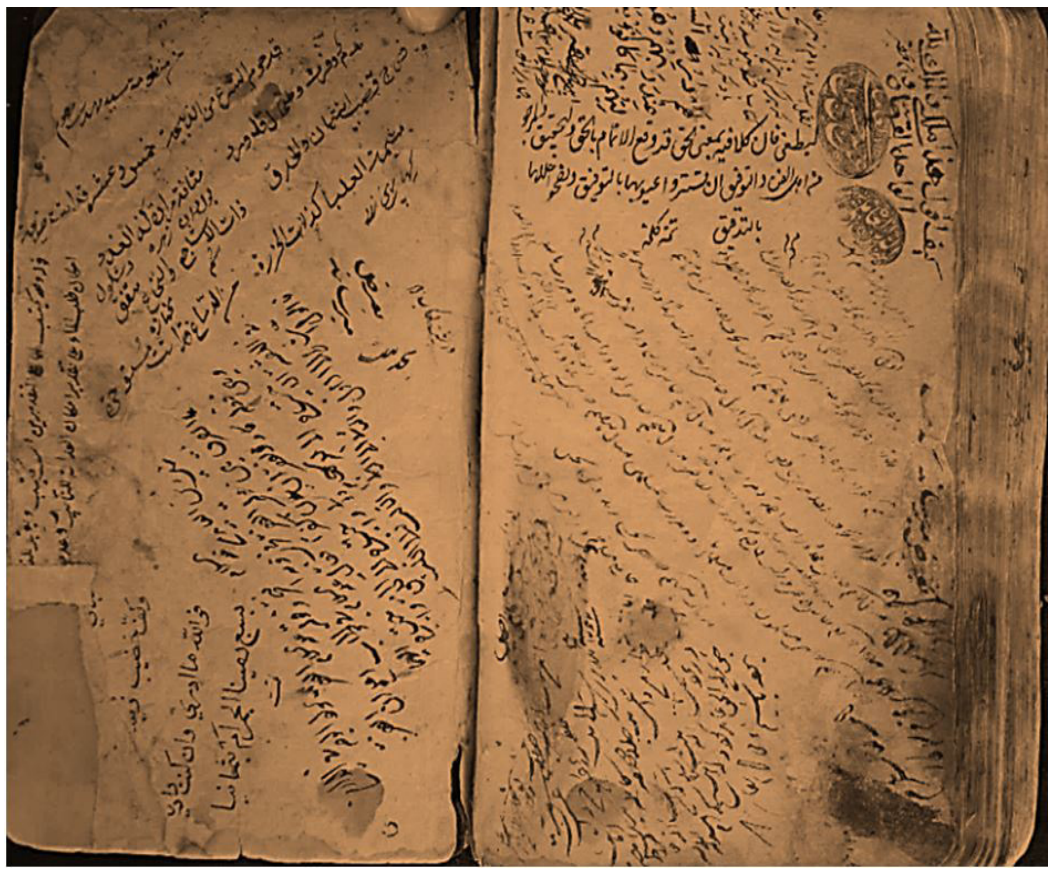

اللوحة الأَخيرة من نسخة (م)

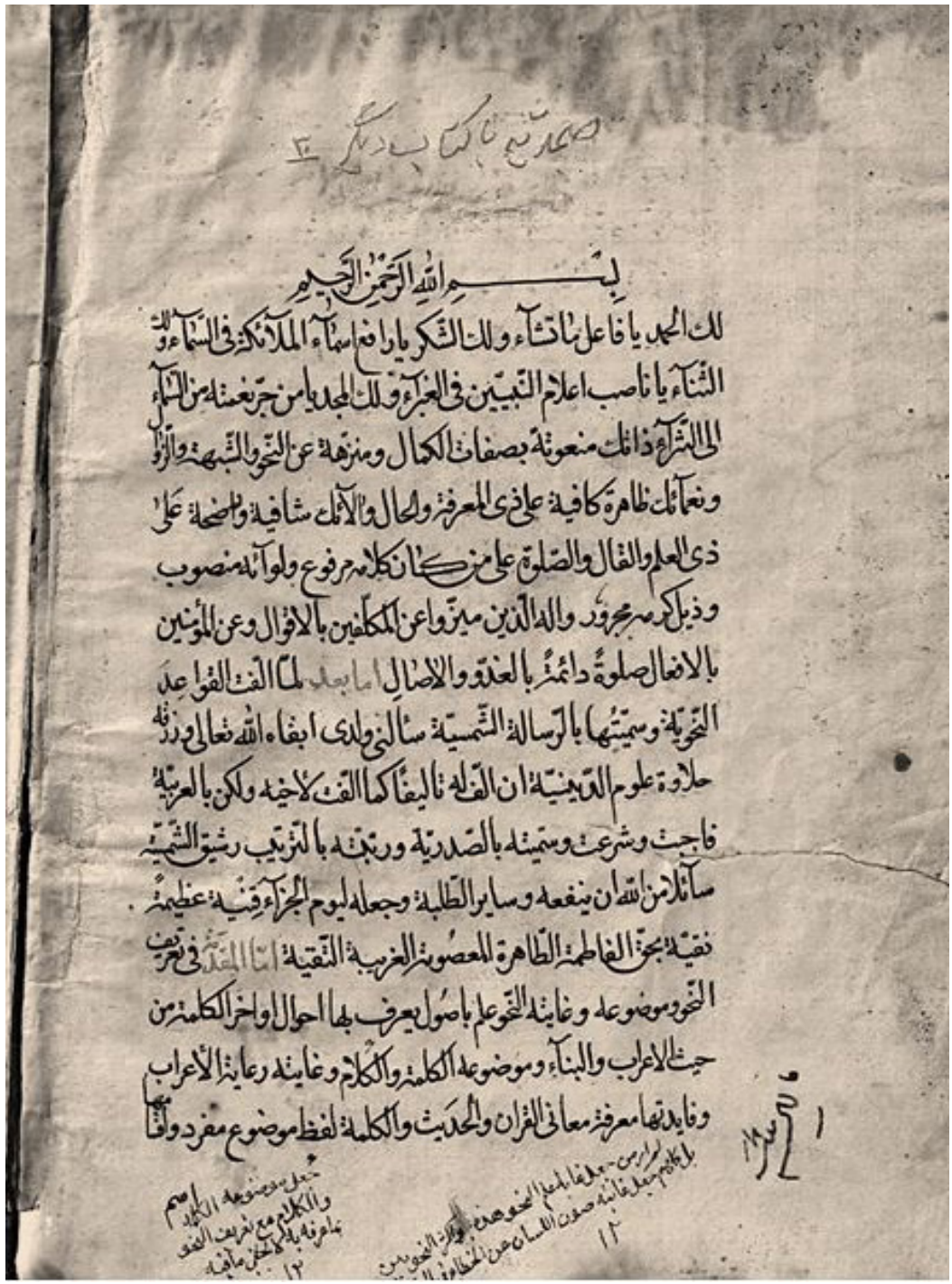

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا فاعل ما تشاء ولك الشكر يا رافع أسماء الملائكة في السماء ولك الثناء يا ناصب أعلام النبيين في الغبراء ولك المجد يا من جرّ نعته من السماء إلى الثرى أنت ذاتك منعوتة بصفات الكمال ومنزهة عن النحو والتشبيه والزوال ونعمائك ظاهرة كافية على ذي المعرفة والحال والآلاء شافية وملحة على ذي العلم والقال والصلوة على من كان كلامه مرفوع ولواته منصوب وذيل كرمه مجرور وآله الذين ميّز واعن المكلفين بالأقوال وعن المؤمنين بالافعال صلوةً دائمةً بالغدو والآصال أما بعد لما ألّفت القواعد النحوية وسميتها بالرسالة الشمسية سألني ولدي أبقاه الله تعالى ورزقه حلاوة علوم الدينية أن ألّف له تأليفًا كما ألّف لأخيه ولكن بالعربية فأجبت وشرعت وسميته بالصدرية ورتبته بالترتيب رشيق الشمية سائلًا من الله أن ينفعه وسائر الطلبة وجعله ليوم الجزاء قنية عظيمة نقية بحق الفاطمة الطاهرة المعصومة الغريبة التقية أما المقدمة في تعريف النحو وموضوعه وغايته النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمة من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة والكلام وغايته رعاية الأعراب وفايدتها معرفة معاني القرآن والحديث والكلمة لفظ موضوع مفرد وقالها

الصحيفة الأُولى من نسخة (ر)

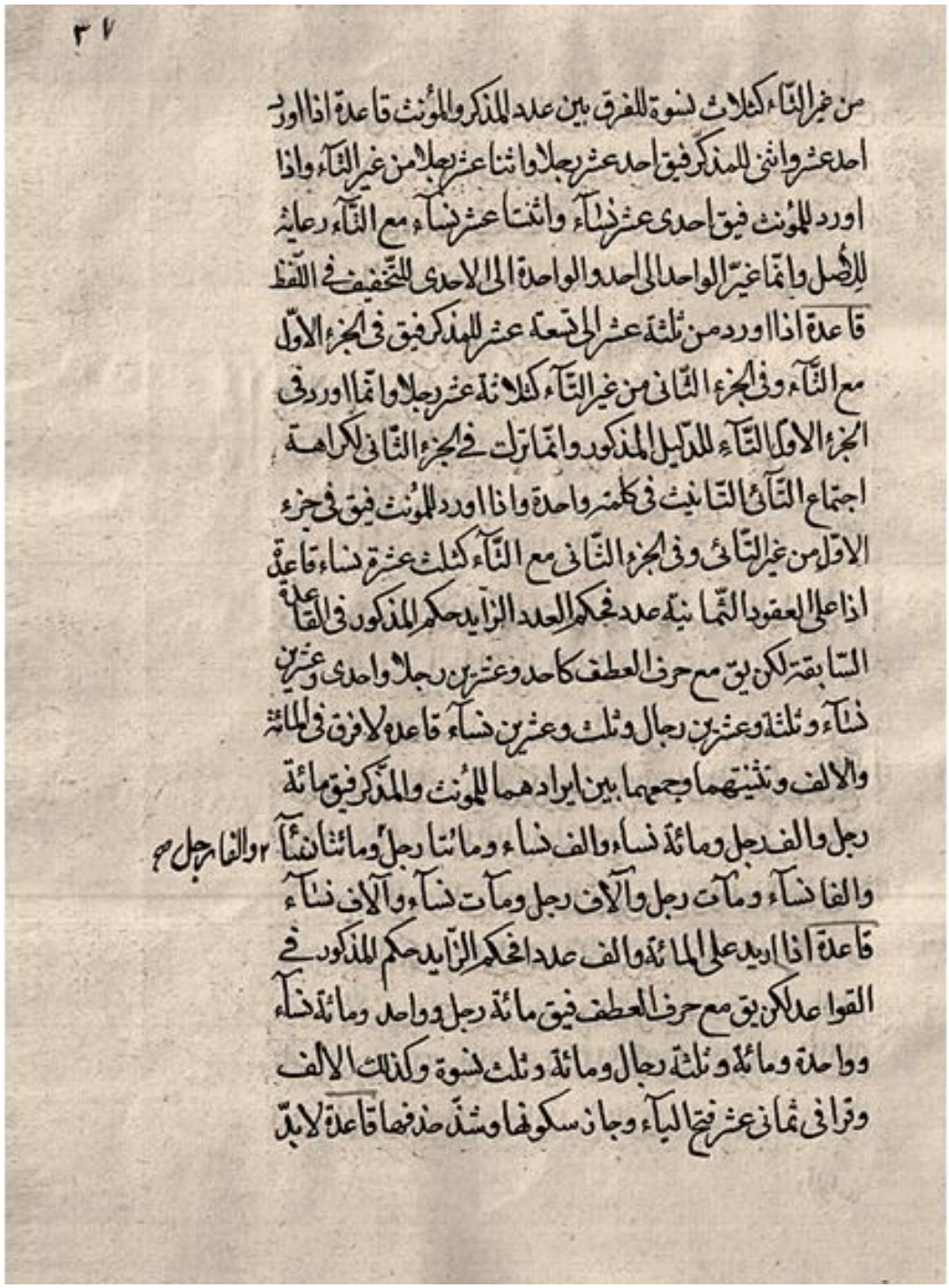

٣٧

من غير التاء كثلاث نسوة للفرق بين عدد المذكر والمؤنث قاعدة اذا اورد
احد عشر واثنى للمذكر فيق احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا من غير التاء واذا
اورد للمؤنث فيق احدى عشر نساء واثنتا عشر نساء مع التاء رعاية
للأصل وانما غير الواحد الى احد والواحدة الى لاحدى للتخفيف في اللفظ
قاعدة اذا اورد من ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر فيق في الجزء الاول
مع التاء وفي الجزء الثاني من غير التاء كثلاثة عشر رجلا وانما اورد في
الجزء الاول التاء للدليل المذكور وانما ترك في الجزء الثاني لكراهة
اجتماع التانيث في كلمة واحدة واذا اورد للمؤنث فيق في جزء
الاول من غير التاء وفي الجزء الثاني مع التاء كثلث عشرة نساء قاعدة
اذا على العقود الثمانية عدد فحكم العدد الزايد حكم المذكور في القاعدة
السابقة لكن يق مع حرف العطف كاحد وعشرين رجلا واحدى وعشرين
نساء وثلثة وعشرين رجال وثلث وعشرين نساء قاعدة لا فرق في المائة
والالف وتثنيتهما وجمعهما بين ايرادهما للمؤنث والمذكر فيق مائة
رجل والف رجل ومائة نساء والف نساء ومائتا رجل ومائتا نساء ٢ والفا رجل ٢
والفا نساء ومآت رجل والآلاف رجل ومآت نساء والآلاف نساء
قاعدة اذا ازيد على المائة والف عدد فحكم الزايد حكم المذكور في
القواعد لكن يق مع حرف العطف فيق مائة رجل وواحد ومائة نساء
واحدة ومائة وثلثة رجال ومائة وثلث نسوة وكذلك الالف
وتراني ثماني عشر بفتح الياء وجاز سكونها وشذ حذفها قاعدة لابد

الصحيفة الأخيرة من نسخة (ر)

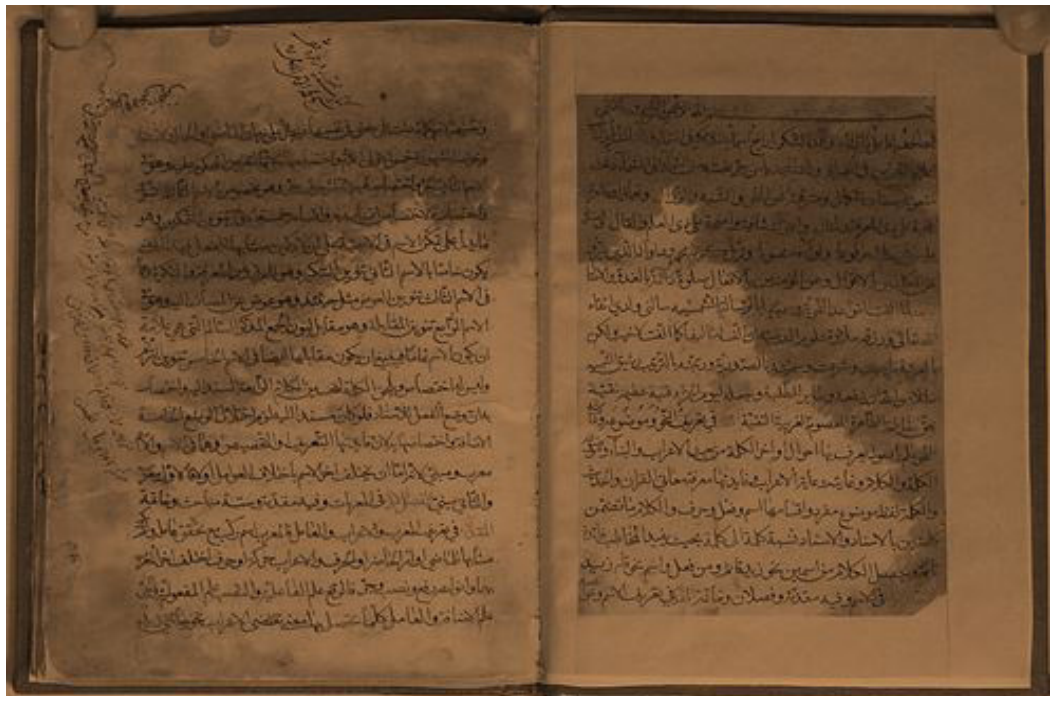

اللوحة الأُولى من نسخة (ح)

اللوحة الأَخيرة من نسخة (ح)

الصحيفة الأُولى من نسخة (ل)

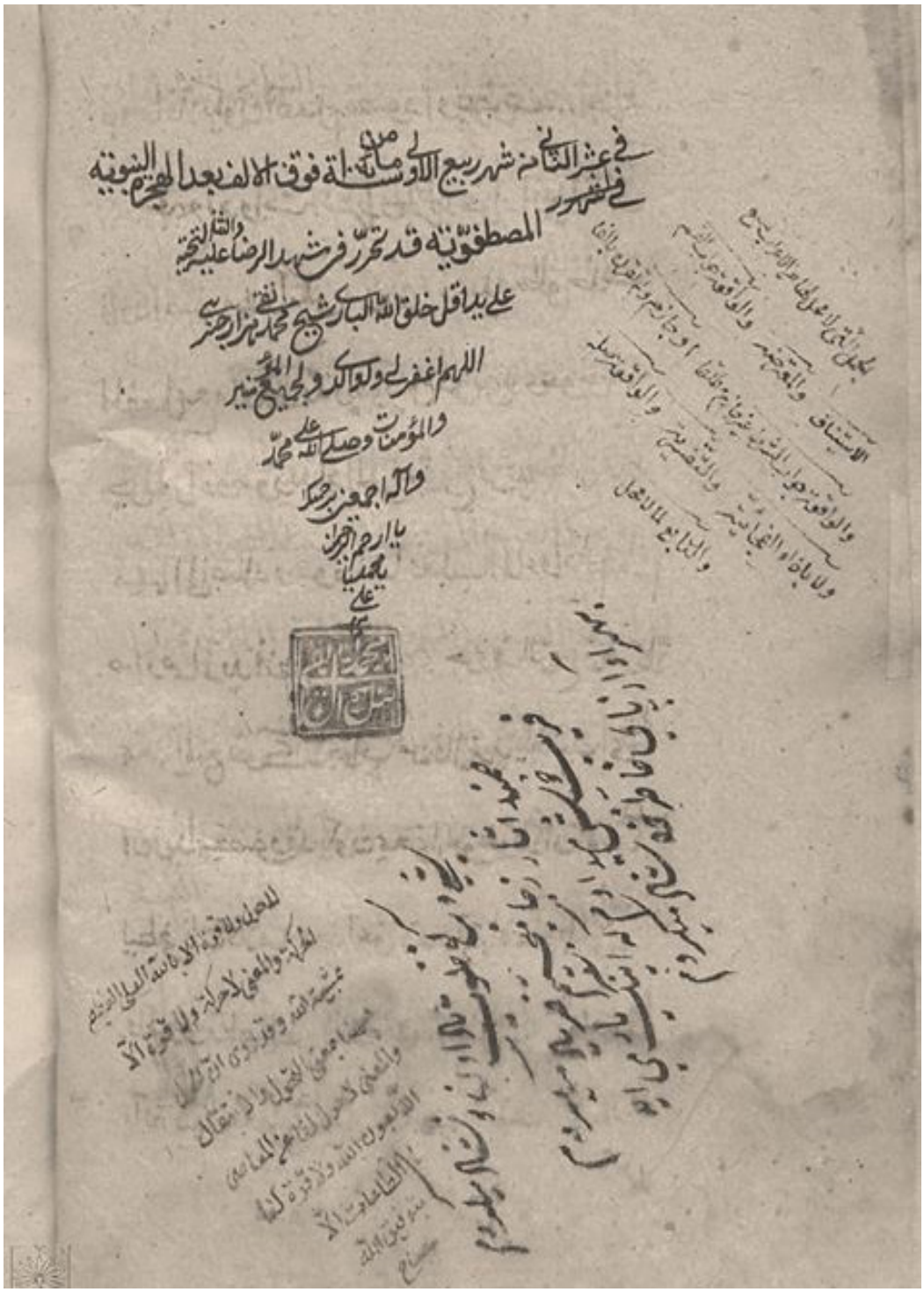

الصحيفة الأَخيرة من نسخة (ل)

النَّصُّ المحقَّقُ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي لَكَ الحمدُ يا فاعل ما تشاء، ولَكَ الشُّكر يا رافِعَ أَسماءِ الملائكةِ في السَّماءِ، وَلَكَ الثَّناء يا ناصبَ أَعلام النَّبيِّين في الغبراءِ، ولك المجد يا مَن جرَّ نعمته من السَّماء إِلى الثَّراء[٣٠]، ذاتُك منعوتةٌ بصفات الكمال، ومنزَّهةٌ عن النَّحو والشُّبهة والزَّوال، ونعماؤك ظاهرة كافية على ذي المعرفةِ والحالِ، وآلاؤك شافية واضحة على ذي العلمِ والقال[٣١]، والصَّلاة على مَن كان كلامُه مرفوعًا، ولواؤُه منصوبًا، وذيلُ كرمِه[٣٢] مجرورًا، وآلِه الَّذين مُيِّزوا عن المكلَّفين بالأَقوالِ، وعن المؤمنين بالأَفعالِ، صلاةً دائمةً بالغدوِّ والأَصالِ.

أَمَّا بعد:

لَمَّا أَلَّفتُ القواعدَ النَّحويَّة وسمَّيتُها بـ«الرِّسالة الشَّمسيَّة»، سألني ولدي -أَبقاه[٣٣] الله تعالى، ورزقه حلاوة العلوم الدِّينيَّة- أَن أُؤلِّف لهُ[٣٤] تَأْليفًا كما أَلَّفت لأَخيه ولكن بالعربيَّةِ، فأَجبتُ وشرعتُ، وسمَّيتُه بـ«الصَّدْريَّة»، ورتَّبته بالتَّرتيبِ الرَّشيق للشَّمسيَّة، سائلًا من اللهِ أَن ينفعه وسائر الطَّلبة، وجعله ليومِ الجزاء قِنْيَةً[٣٥] عظيمةً نقيَّةً، بحقِّ الفاطمة الطَّاهرة المعصومة[٣٦] التَّقيَّة.

المُقدِّمة

في تعريف النَّحو وَمَوضوعِهِ وغايتِهِ

النَّحو: علم بأُصُولٍ يُعرَفُ بها أَحوال أَواخر الكلمةِ من حيث الإِعراب والبناء[٣٧]، موضوعُهُ الكلمةُ والكلامُ[٣٨]، وغايتُهُ رعايةُ الإِعرابِ[٣٩]، وفائدتُهُ معرفةُ معاني القرآن والحديث[٤٠].

والكلمة: لفظٌ موضوعٌ مفردٌ، **وأَقسامها**: اسم، وفعل، وحرف.

والكلام: ما تضمَّن كلمتين بالإِسنادِ،

والإِسناد[٤١]: نسبة كلمة إلى كلمة إذ يفيدُ المخاطَبُ فائدةً تامَّةً[٤٢]، ويحصلُ الكلامُ من اسمين، نحو: زيدٌ قائمٌ، ومن فعل واسم، نحو: قامَ زيدٌ، انتهى.

المقصد الأَوَّل

في الاسمِ

وفيه: مُقدِّمة، وفصلان، وخاتمة:

والمُقدِّمة

في تعريفِ الاسمِ، وخواصِّهِ

وتقسيمه:

الاسم: كلمةٌ دلَّت على معنًى في نفسِها، غيرُ دالَّة على زمانِ الماضي والحال والاستقبال[٤٣]، وخواصُّه المشهورة خمس[٤٤]:

الأُوَّلى: اللَّام، واختصاصها بهِ؛ لأَنَّها تُعيِّن[٤٥] المحكوم عليه، فهو في الاسمِ.

الثَّانية: الجرُّ، واختصاصه بهِ؛ لأَنَّه أَثر حروف الجرِّ، وهو مخصوص بالاسمِ.

الثَّالثة: التَّنوين، واختصاصه به؛ لاختصاص أَقسامه بهِ، وأَقسامُهُ خَمسةٌ:

الأَوَّل: تنوينُ التَّمكينِ: وهو ما يدلُّ على تمكُّن الاسم في الاسميَّة، على أَن لا يكونَ مشابهًا للفعلِ، فبهذا المعنى يكون خاصًّا بالاسمِ[٤٦].

الثَّاني: تنوينُ التَّنكيرِ: وهو للفرقِ بين المعرفة والنَّكرة، وهما في الاسمِ[٤٧].

الثَّالث: تنوينُ العوضِ: وهو عوض عن المضاف إِليه، وهو في الاسمِ، مثل: حينئذٍ[٤٨].

الرَّابع: تنوينُ المقابلةِ: وهو مقابلٌ لنونِ الجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، الَّتي هي علامة أَن يكون الاسم تمامًا؛ فينبغي أَن يكونَ مقابلها أَيضًا في الاسمِ.

الخامس: تنوينُ الترنُّم[٤٩]، وليس له اختصاص[٥٠]، ويلحقُ الكلمةَ لتحسينِ الكلامِ.

الرَّابعة: المسند إِليه، واختصاصه به إِنْ وُضِع الفعلُ للإِسناد، فلو كان مسندًا إِليه لزم اختلاف[٥١] الوضع.

الخامسة: الإِضافة، واختصاصها به؛

لأَنَّ فائدتها التَّعريفُ و التَّخصيصُ[٥٢]، وهما في الاسم، والاسم معربٌ ومبنيٌّ؛ لأَنَّه إِمَّا أَن يختلفَ آخرُ الاسم باختلاف العوامل أَو لا، فالأَوَّل معربٌ، والثَّاني مبنيٌّ.

الفصل الأَوَّل
في المعرباتِ

وفيه: مُقدِّمة، وستَّة مباحث، وخاتمة:

أَمَّا المُقدِّمة ففي تعريفِ المعرب، والإِعراب، والعامل:

فالمعرب: اسم رُكِّبَ مع تحقُّقِ عاملِهِ، ولم يكن مشابهًا للماضي وأَمر الحاضر والحرف[٥٣]،[٥٤].

والإِعراب: حركةٌ أَو حرفٌ، ما اختلف أَخر المعرب بها، وأَنواعه: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، فالرَّفعُ علم الفاعليَّة، والنَّصبُ علم المفعوليَّة، والجرُّ علم الإِضافة.

والعامل: كلمةٌ يحصلُ بها معنًى يقتضي الإِعراب، نحو: جاءَ زيدٌ[٥٥]، فإنَّ (جاءَ) كلمة[٥٦] يصدقُ عليها أَنَّ بسَبَبِها يحصلُ في (زيدٍ) معنًى وهو الفاعليَّة، والفاعلية[٥٧] تقتضي الرَّفع.

والعامل على قسمين: لفظيٌّ ومعنويٌّ، واللَّفظيُّ: سماعيٌّ وقياسيٌّ.

البحث الأَوَّل
في تقسيم الإِعراب

اعلم أَن الإِعراب إِمَّا حركةٌ أَو حرفٌ، وكلٌّ منهما إِمَّا لفظيٌّ أَو تقديريٌّ، وكلٌّ منهما إِمَّا تامٌّ أَو ناقصٌ، وتوضيحه في ثلاثِ فصول:

الفصلُ الأَوَّلُ
في الفرقِ بين الحركةِ والحرفِ

الحركة: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، والحرف: واو، أَو ياء، أَو ألف[٥٨].

الفصل الثَّاني
في الفرقِ بين الإِعرابِ اللَّفظيِّ والتَّقديريِّ

أَمَّا الإِعرابُ اللَّفظيُّ: ما كان

حركةُ حرفِ أَخرِهِ، أَو حرفِ أَخره[٥٩] جاريًا على اللِّسانِ، ولا يكون ثقيلًا عليه، والإِعرابُ التَّقديريُّ بخلافه، وهو في موضعين:

الأَوَّل: ما كان دخولُ الإِعرابِ فيه ممتنعًا، وهو في محلَّين:

أَحدُهُما: ما كان في أَخرِه أَلفٌ، نحو: عصى، والفتى[٦٠].

وثانيهما: في كلمةٍ معربةٍ أُضيفتْ إلى ياء المتكلِّم، نحو: غلامي، فإِنَّ حرفَ أَخرِه ميمٌ، ولا يمكن إِجراء الإِعراب عليها، إِذ الياء تقتضي كسرة ما قبلها.

الثَّاني: ما كان دخولُ الإِعراب ممكنًا، لكن جريانَهُ على اللِّسانِ ثقيلٌ[٦١]، وهو في محلَّين:

أَحدهُما: في كلمةٍ ناقصةٍ تكون قبل حرف آخرِها كسرةٌ، نحو: قاضي، فإِنَّ إِعرابَهُ في حالتي الرَّفعِ والجرِّ تقديريٌّ؛ لثقل الضَّمَّةِ والكسرةِ على الياء، فتقول: جاءَني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، فإِنَّ الياء تسقط؛ لالتقاء السَّاكنين، وإِعرابه في حالة النَّصبِ لفظيٌّ؛ لأَنَّ الفتحة ليست ثقيلةً على الياء[٦٢] فتقول: رأَيتُ قاضيًا.

وثانيهُما: في الجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ الَّذي أُضيف إِلى ياء المتكلِّم، نحو: مسلميّ، فإِنَّ أَصله (مسلمون)، لَمَّا أُضيف إِلى ياء المتكلِّم سقط النُّون بالإِضافة وصار (مسلموي)، أُبدل الواو الَّذي هو[٦٣] حرف الإِعراب بالياء لقاعدة الصَّرفيِّ فصار (مسلميَّ)، فإِعرابه في حالة الرَّفع تقديريٌّ، وإِعرابه[٦٤] في حالتي النَّصبِ والجرِّ لفظيٌّ، إِذ حرف الإِعراب فيهما (الياء) وهي ملفوظةٌ.

الفصلُ الثَّالثُ

الفرقُ بين الإِعرابِ التَّامِّ والنَّاقصِ[٦٥]

أَمَّا إِعراب التَّام: ما كان[٦٦] في الأَحوالِ الثَّلاثةِ على الحركات الثَّلاثة، أَو الحروف الثَّلاثة، نحو: جاءَني زيدٌ، ورأَيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، وجاءَني

أَبوك، ورأَيتُ أَباك، ومررتُ بأَبيك.

وأَمَّا الإِعرابُ النَّاقص: ما كان في الأَحوال الثَّلاثة على الحركتين أَو الحرفين، نحو: جاءَني مسلماتٌ، ورأَيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ، وجاءَني مسلمانِ، ورأَيتُ مسلِمَين، ومررتُ بمسلِمَين.

تنبيه: اعلم أَنَّ من هذا التَّوضيح يُعلمُ أَنَّ للمعرَب ثماني صُورٍ:

الأَوَّلى: ما كان إِعرابه بالحركةِ التَّامَّة اللَّفظيَّة، نحو: جاءَني زيدٌ، ورأَيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ.

الثَّانية: ما كان إِعرابه بالحركة التَّامَّة التَّقديريَّة، نحو: جاءَني فتًى، ورأَيتُ فتًى، ومررتُ بفتًى.

الثَّالثة: ما كان إِعرابه بالحركة النَّاقصة اللَّفظيَّة، نحو: جاءَني مسلماتٌ، ورأَيتُ مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ.

الرَّابعة: ما كان إِعرابه بالحركة النَّاقصة التَّقديريَّة، نحو: جاءَني حُبْلَى، ورأَيتُ حُبْلَى، ومررتُ بحُبْلَى.

الخامسة: ما كان إِعرابه بالحرف التَّامِّ اللَّفظيِّ، نحو: جاءَني أَخوك، ورأَيت أَخاك، ومررتُ بأَخيك.

السَّادسة: ما كان إِعرابه بالحرف التَّامِّ التَّقديريِّ، نحو: جاءَني أَبو القوم، ورأَيتُ أَبا القوم، ومررتُ بأَبي القوم.

السَّابعة: ما كان إِعرابه بالحرف النَّاقص اللَّفظيِّ، نحو: جاءَني مسلمان، ورأَيتُ مسلِمَين، ومررت بمسلِمَين.

الثَّامنة: ما كان إِعرابه بالحرف النَّاقص التَّقديريِّ، نحو: جاءَني مسلميَّ، ورأَيتُ مسلميَّ، ومررتُ بمسلميَّ.

البحث الثَّاني

في محلِّ الإِعراب

اعلم أَنَّ الإِعرابَ بالحركةِ التَّامَة في موضعين:

الأَوَّل: في المفرد المنصرف، نحو: جاءَني زيدٌ، ورأَيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ.

الثَّاني: في الجمع المكسَّر المنصرف،

نحو: جاءَني رجالٌ، ورأَيتُ رجالًا، ومررتُ برجالٍ، وجاءَني طلبةٌ، ورأَيتُ طلبةً، ومررتُ بطلبةٍ.

فإن الإعراب في هذين الموضعين بالضَّمَّة رفعًا، وبالفتحة نصبًا، وبالكسرة جرًّا.

والإعراب بالحركة النَّاقصة في موضعين:

الأَوَّل: في الجمع المؤنَّث السَّالم، فإن إعرابه بالضَّمَّة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا، نحو: جاءَني مسلماتٌ، ورأَيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ.

والثَّاني: في غير المنصرف فإن إعرابه بالضَّمَّة رفعًا، وبالفتحةِ نصبًا وجرًا، نحو: جاءَني أَحمدُ، ورأَيتُ أَحمدَ، ومررتُ بأَحمدَ.

والإعراب بالحرف التَّامِّ في الأَسماء السِّتَّة، المكبَّرات، الموحَّدات إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلِّم، وهي: (أَبو، وأَخو، وحمو، وهنو، وفو، وذو)، فإنَّ إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، نحو: جاءَني أَخوك، ورأَيتُ أَخاك، ومررتُ بأَخيك.

والإعراب بالحرف النَّاقص في موضعين:

الأَوَّل: في المثنَّى وملحقه، وهو (كِلا وكِلتا)، مضافًا الى مضمر، و(اثنان؛ واثنتان؛ وثنتان)، فإن إعرابه بالألفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، نحو: جاءَني مسلِمَان، ورأَيتُ مسلِمَين، ومررْتُ بمسلِمَين.

الثَّاني: في الجمع المذكَّر السَّالم وملحقه، وهو (أُلُو، وعِشرُون وأَخواتها)، فإنَّ إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، نحو: جاءَني مسلمونَ، ورأَيتُ مسلمِينَ، ومررتُ بمسلمِينَ.

والفرق بين إعراب التَّثنية والجمع في حالتي النَّصب والجرِّ: أَنَّ ما

قبل حرف الآخر في التَّثنيةِ منصوبٌ، وفي الجمعِ مجرورٌ.

البحث الثَّالث

في تقسيم المعرب

اعلم أَنَّ المعربَ منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ، المنصرف: ما ليس فيه عِلَّتان من العلل التِّسع، أَو عِلَّةٌ قائمةٌ مقامَ العِلَّتين.

وغير المنصرف: ما يكون فيه علَّتان من العلل التِّسع، أَو عِلَّة قائمة مقام العلَّتين[٦٧]، وهي:

(عدلٌ، ووصفٌ، وتأْنيثٌ، وعَلميَّةٌ، وعُجْمةٌ، وجمعٌ، وتركيبٌ، والأَلفُ والنُّونُ المزيدتان، ووزنُ الفعل)، وكلٌّ منها فرعُ أَمرٍ آخر[٦٨]، فإِن العدلَ فرعُ المعدُولِ، والوصفَ فرعُ الموصُوفِ، والجمعَ فرعُ الواحد، والتَّأْنيثَ فرعُ التَّذكيرِ، والعلميَّةَ فرعُ النَّكرةِ، والعُجْمةَ فرعُ العربيِّ، والتَّركيبَ فرعُ الإِفرادِ، والأَلفَ والنُّونَ المزيدتان فرعُ ما زيدتا عليه، ووزنَ الفعلِ فرعُ وزنِ الاسم، فكلُّ اسمٍ يكون فيه علَّتان يكون فيه فرعيَّتان، وبهذا يشابه الفعل، إِذ في الفعل أَيضًا فرعيَّتان[٦٩]، أَحدهما: احتياجه إِلى الفاعل، وثانيهما: اشتقاقه من المصدر، والعلَّة القائمة مقام العلَّتين (الجمع، والتَّأْنيث الَّذي يكون بالأَلف).

أَمَّا العدل، فهو: خروجُ الاسمِ عن صيغهِ الأَصليَّة من غير تغيُّرِ المعنى[٧٠]، وهو تحقيقيٌّ وتقديريٌّ.

أَمَّا التَّحقيقيُّ، فهو: أَنَّ النَّاظر إِذا نظر فيه [لم] يجد قاعدة سوى منع الصَّرف، وأَن أَصلَ هذه الصِّيغة صيغة أُخرى، مثل: أُخَرَ[٧١]، والقاعدة أَنَّ أَفعل التَّفضيل لا يستعملُ إِلَّا بأَحد الأُمور الثَّلاثة، وهي: الإِضافة، ومن، واللَّام، والأُخَرُ جمع أُخرى، والأُخرى مؤنَّث آخَر، والآخر أَفعل التَّفضيل، وعلى القاعدة المذكورة يجب استعماله بأَحد

الأُمور الثَّلاثة، فبعدم استعماله بأَحد الأُمور المذكورة لا[٧٢] يُعلمُ أَنَّ أَصلَهُ صيغة أُخرى، وهي: آخرُ من، أَو الآخر[٧٣]، إِذ لو كان أَصلُهُ الإِضافة وحذفُ المضافِ إِليه لزم التَّنوين عوضه، وهو لا يدخلُ غيرَ المنصرفِ؛ وسببُ منعِ صرفِهِ العدلُ والوصفُ.

أَمَّا التَّقديري: فهو أَنَّ النَّاظر إِذا نظر فيه لم يجدْ قاعدةً سوى منع الصَّرف، إِنَّ أَصلَ هذه الصِّيغة صيغةٌ أُخرى، نحو: عُمَر، فإِنَّ النَّاظر إِذا نظر فيه لم يجدْ قاعدةً سوى أَنَّه في محاورات العرب غيرُ منصرفٍ، ولم يجدْ قاعدةً أَنَّ أَصله صيغةٌ أُخرى[٧٤]، وليس فيه من أَسباب منع الصَّرف سوى العلميَّة، والاسم لا يكون غيرَ منصرفٍ بسببٍ واحدٍ، فيضطرَّ إِلى أَن يُفرَض له أَصلٌ؛ لتخرجَ عنه هذه الصِّيغة حتَّى يتحقَّق العدل، ففُرِضَ له أَصلٌ، وقيل: أَصله عامر، فسبب منع صرفِه العَلميَّة والعدل التَّقديري[٧٥].

أَمَّا الوصف: فهو كون الاسم دالًّا على ذاتٍ مبهمةٍ مأْخوذةٍ مع بعض صفاته، وشرطُهُ في سببِ منع الصَّرف أَنَّ الواضع وضعه للوصفيَّة الأَصليَّة[٧٦]، سواء كان في الحال وصفًا مثل: أَحْمَر، فأَنَّه غير منصرف بالوصفيَّة الأَصليَّة ووزن الفعل، أَو غير وصف في الحال، نحو: أَسوَد، علمًا للحيَّة فأَنه غير منصرف؛ بالسَّبب المذكور، ولكن لا تبقى له وصفيَّة الحاليَّة[٧٧].

تنبيه: اعلم أَنَّه إِذا كان في كلمةٍ وصفيةٍ أَصليَّةٍ مؤثِّرة لا يجتمع معها العَلميَّة المؤثِّرة[٧٨]، إِذ الوصف دالٌّ على ذاتٍ مبهمة، والعلميَّة دالَّة على ذاتٍ معيَّنةٍ، فإِذا اجتمعتا في كلمة لا تكون أَحدُهما مؤثِّرة[٧٩].

أَمَّا التَّأنيث: فهو على قسمين: لفظيٌّ ومعنويٌّ:

أَمَّا اللَّفظيّ: فهو على نوعَين:

أَحدهُما: ما كان في آخره أَلف مقصورة أَو ممدودة، نحو: حُبْلى، وحَمرَاء، وهذا النَّوع قائم مقام العلَّتين كما مرَّ، ولا يحتاج إِلى شرط.

وثانيهما: ما كان في آخره تاء، وشرطه أَن يكون علمًا، نحو: طَلحة، فإِنَّه غير منصرف بالتَّأنيث اللَّفظي والعَلميَّة.

وأَمَّا المعنويُّ: ما ليس في آخره التَّاءُ والأَلفُ[٨٠]، وله في سببيَّةِ منعِ الصَّرفِ أَحدُ شرطين:

أَحدهما: شرط الجواز وهو العَلميَّة، نحو: هندٌ، فإِنَّها غيرُ منصرفةٍ بالتَّأْنيث المعنويِّ والعَلميَّةِ، ولكن يجوز صرفها، إِذ العَلميَّة شرطٌ لجوازِ منع صرفها.

ثانيهما: شرط الوجوب، وهو ما فيه أَحد الأُمور الثَّلاثة مع العلميَّة وهي: الزِّيادةُ على ثلاثةِ أَحرفٍ، نحو: زَينَب، أَو تحرُّكُ الوسطِ، نحو: سَقَرُ، والعُجْمةُ، نحو: مَاهٌ وجُورٌ[٨١]، ولكن إِذا سُمِّي بالمؤنَّث[٨٢] المعنويِّ مذكَّرٌ فشرط وجوبه الزِّيادة على الثَّلاثة، فـ(القدم) مع أَنَّها مؤنَّث معنويٌّ، ويكون فيها العَلميَّة مع تحرُّك الوسط، إِذا سُمِّي به مذكَّرٌ جاز صرفها؛ لأَنَّ شرطَ الوجوبِ فيها الزِّيادة وهو معدوم، و(عَقرَب) إِذا سُمِّي بها مذكَّرٌ غيرُ مُنصرِفٍ؛ لوجود الشَّرط وهو الزِّيادة على الثَّلاثة.

أَمَّا العُجْمةُ، فهي: اسمٌ وَضَعَهُ غيرُ العرب[٨٣]، ولها شرطان:

الأَوَّل: العلميَّة في العُجمةِ.

والثَّاني: ما كان فيها أَحدُ الأَمرين، وهما[٨٤]: تحرُّك الأَوسط، أَو الزِّيادة على الثَّلاثة، فشَتَرُ[٨٥] وإِبراهيم غيرُ منصرفٍ؛ لوجود أَحد الأَمرين، ونُوحٌ منصرفٌ؛ لعدمِ [وجودِ] أَحدِ الأَمرين.

أَمَّا الجمْعُ فله شرطان:

أَحدهما: أَن يكون على[٨٦] صِيغةِ منتهى الجموع، وهي ما كان أَوَّلها مفتوحًا، والحرف الثَّالث أَلفًا، وبعدها حرفان متحرِّكان، نحو: مَسَاجِد، أَو بعدها

ثلاثة أَحرف وسطُها ساكن، نحو: مَصابِيحُ[٨٧].

وثانيهما: أَن يكون بغير هاءٍ، فنحو: فَرَازِنة[٨٨]، فأَنه منصرفٌ؛ لعدم الشَّرط الثَّاني، والجمعيَّة المعتبرة في منع الصرف[٨٩] أَعمُّ من أَن تكون جمعيَّةً أَصليَّةً كـ(حَضَاجِرَ): علمًا للضَّبع، إِذ ليس في الحال له جمعيَّة[٩٠]، أَو حاليَّة، نحو: مَساجِد فإِنَّها جمع مَسْجِدٍ، أَو تقديريَّة، نحو: سَرَاوِيل فيقدَّر مفرده (سِرْوَالة)، عند من قال: إِنَّها غير منصرفةٍ[٩١].

تنبيه: اعلم أَنَّ لفظَ (جَوارِي) في حالة النَّصب غيرُ منصرفٍ؛ لأَنَّه على صيغة منتهى الجموع، وفي حالة الرَّفع والجرَّ منصرف؛ لأَنَّه بعد الإِعلال لا يكون على صيغة منتهى الجموع، فتقول: جاءَني جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ[٩٢].

أَمَّا التَّركيب: فهو على ستَّةِ أَقسام: (الإِسناديُّ)، نحو: زيدٌ قائمٌ، و(الإِضافيُّ)، نحو: غلامُ زيدٍ، و(التَّوصيفيُّ)، نحو: حيوانٌ ناطقٌ، و(الحرفيُّ)، نحو: بصريٌّ، و(الصَّوتيُّ)، نحو: سِيبَوَيْه، و(المزجيُّ)، نحو: بَعْلَبَكَ، فإِنَّ بَعلَ: اسمُ صنمٍ، وبَكَ: اسم صاحب بلدة[٩٣]، فركَّبهما وجُعِلا علمُ بلدةٍ بديار بكر[٩٤]، وهذا القسم معتبرٌ في سببيَّةِ منع الصَّرف، وشرطه العَلميَّة؛ فسببُ منع صرفه التَّركيبُ والعَلميَّةُ.

أَمَّا الأَلفُ والنُّونُ المزيدتان فشرطهما في الاسم الَّذي هو اسم الذَّات العَلميَّة، كـ(عِمْرَان) فإِنَّه غيرُ منصرفٍ بالأَلف والنُّون والعَلميَّة، وفي الاسم الَّذي هو اسم الصِّفة اختلف النُّحاة في شرطها، فقال بعضهم: شرطُها عدميٌّ، وهو أَن لا يكون مؤنثه على وزن فَعْلَانَة[٩٥]، وقال بعضهم: شرطُها وجوديٌّ، وهو أَن يكون مؤنثه على وزن فَعْلى[٩٦].

ومن ثم اختُلِفَ في (رَحْمَن) فعند من اعتبر الشَّرطَ العدميَّ غير منصرف، إذ ليس له مؤنَّث على وزن (فَعْلَانَة)، وعند من اعتبر الشَّرطَ الوجوديَّ منصرف، إذ ليس له مؤنَّث حتى يكون على وزن (فَعْلَى)[٩٧]، وسَكْرَانٌ غيرُ منصرفٍ على القولين؛ لأَنَّ مؤنَّثه على وزن (فَعْلَى) وهو (سَكْرَى)، ونَدمَانٌ منصرف على القولين، فإِنَّ مؤنَّثه نَدْمَانةٌ[٩٨].

أَمَّا وزن الفعل: فشرطه أَحد الأَمرين:

أَحدهما: أَن يكون وزنه مخصوصًا بالفعل، ولا يوجد في الاسم إِلَّا بالنَّقل من الفعل، نحو: شَمَّرَ، وضُرِبَ.

وثانيهما: أَن يكون في أَوَّلِهِ إِحدى الزَّوائِد الأَربع، مثل: يَعْقُوب، وتقرب[٩٩]، وأَحْمَد، ونَرْجِس، والمعتبر في الأَمر الثَّاني أَن لا يكون على القياس قابلًا للتَّاءِ.

تنبيه[١٠٠]: اعلم أَنَّ العَلَميَّة شرط في أَربعِ عللٍ من العللِ التِّسعِ، وهي: التَّأْنيثُ؛ والعُجمةُ؛ والتَّركيبُ؛ والأَلفُ والنُّونُ المزيدتان، وإِذا زالت العَلميَّة المذكورة بتنكيرِ العلمِ بأَن يُسمَّى به جماعة، صُرِف الاسم الَّذي يكون سبب منع صرفه أَحد الأُمور المذكورة؛ لانتفاء[١٠١] المشروط عند انتفاء الشَّرط[١٠٢].

تنبيه[١٠٣]: اعلم أَنَّ العَلَميَّة ليست شرطًا في أَربعِ عللٍ، وهي: الوصفُ؛ والجمعُ؛ والعدْلُ؛ ووزنُ الفعلِ، وإِذا اجتمعتِ العَلميَّة معها ففي الأَوَّلين غير مؤثِّرة، وفي الأُخريين مؤثِّرة، فإِذا زالت العَلميَّة المذكورة فمُنِعَ من الصَّرفِ الاسمُ الَّذي يكون سببَ منعِ صرفِهِ أَحدُ الأَوَّلين؛ لعدم تأْثير العَلميَّة[١٠٤] فيه، وصرف الاسم[١٠٥] الَّذي يكون سببَ منعِ صرفِهِ العَلميَّةُ وأَحد الأَخيرتين، إِذ أَحدُ السَّببين العَلميَّة؛ فإِذا زالت بقي على سببٍ

واحدٍ، والاسم لا يكون غيرَ منصرفٍ بسببٍ واحدٍ، واجتماع الأَخيرتين غير ممكن، إذ لكلٍّ منهما وزنٌ خاصٌّ، فلا يُتوهَّم إنَّه إذا زالت العَلميَّة صار الاسمُ غيرَ منصرفٍ بسببِ اجتماعهما.

قاعدة: لا يجوز أَن يدخلَ الكسرُ والتَّنوينُ على غيرِ المنصرفِ؛ لأَنَّه مشابهٌ للفعلِ، فكما لا يدخلُ الكسرُ والتَّنوينُ على الفعل، ينبغي أَن لا يدخل عليه أَيضًا.

قاعدة: يجبُ إِدخالُ الكسرِ على غيرِ المنصرفِ إِذا أُضيفَ إِلى كلمةٍ، أَو بجعله معرَّفًا باللَّام، نحو: صلَّيتُ في مساجدِكم، أَو في المساجدِ.

قاعدة: يجبُ إِدخال الكسر والتَّنوين على غيرِ المنصرف؛ لضرورةِ الشِّعرِ، أَو رعايةِ قافيةٍ، نحو[١٠٦]:

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَو أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا

ونحو[١٠٧]:

بَشِيْرٍ نَذِيْرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوْفٍ رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِأَحْمَدِ

البحث الرَّابع

في المرفوعـات

وهو اسمٌ مشتملٌ على علمِ الفاعليَّة، وأَقسامها سبعة[١٠٨]: الفاعلُ؛ ومفعولُ ما لم يسمَّ فاعله؛ والمبتدأُ؛ والخبرُ؛ وخبرُ إِنَّ وأَخواتها؛ وخبرُ لا الَّتي لنفي الجنس؛ واسمُ (ما) و(لا) المشبَّهتين[١٠٩] بـ(ليس).

القسم الأَوَّل

في الفاعل

وهو اسمٌ أُسند إِليه الفعلُ أَو شبهُهُ، وقُدِّم الفعل أَو ما يُشبهُهُ عليه، على جهةِ القيام بهِ[١١٠]، نحو: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ أَبوه[١١١].

قاعدة: الأَصلُ في الفاعلِ أَن يلي الفعلَ؛ ولذلك جاز: ضربَ غلامَه زيدٌ، بنصب (الغلام) بالمفعوليَّة، ورفع (زيد) بالفاعليَّةِ؛ لأَنَّ مرتبة الفاعل

مقدَّم، وإضمارٌ قبل الذِّكرِ لفظًا لا رتبةً جائزٌ، ولم يجزْ: ضربَ غلامُهُ زيدًا؛ لأَنَّ (الغلام) فاعل، والضَّميرُ راجعٌ إلى (زيدٍ)، وهو مفعول، فيلزمُ إضمارٌ قبلَ الذِّكرِ لفظًا ورتبةً، وهو غير جائز[١١٢].

قاعدة: يجبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ في أَربع صور:

الأَوَّلى: ما كان إعرابُ الفاعلَ والمفعولِ تقديريًّا أَو محليًّا، إذا كان[١١٣] الأَمرُ الدَّالُّ على فاعليَّة الفاعلِ ومفعوليَّة المفعولِ منتفيًا، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، وضَرَبَ مَن على البابِ مَن على السَّطحِ؛ لرفع الاشتباه ورعاية الأَصل.

الثَّانية: ما كان الفاعل ضميرًا متَّصلًا بالفعل، نحو: ضربتُ زيدًا، إذ لو أُخر الفاعل عن المفعول لا يكون الفاعل متَّصلًا؛ لمنافات الاتِّصال والانفصال، وإذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متَّصلين بالفعل، وجب تقديمه أَيضًا لرعاية الأَصل، نحو: ضَرَبتُكَ.

الثَّالثة: ما كان المفعول بعد (إِلَّا) مع توسُّط (إِلَّا) بين الفاعل والمفعول، إذ لو تقدَّم[١١٤] المفعول حينئذٍ يلزم قلب المدَّعا؛ لأَنَّ وقوعَ المفعولِ بعد (إِلَّا) يفيد حصر الحكم في المفعول، فلو وقع الفاعل بعد (إِلَّا) يفيد حصر الحكم في الفاعل[١١٥]، فانقلب المدَّعا[١١٦]، مثل: ما ضربَ زيدٌ إِلَّا عمرًا، فإِنَّ معناه: انحصارُ ضاربيَّة زيدٍ في عمرٍو، مع جوازِ أَن يكونَ عمرٌو مضروبًا لشخص آخر.

وإِذا وقع الفاعل بعد (إِلَّا)، معناه: انحصارُ مضروبيَّة عمروٍ في زيدٍ، مع جوازِ أَن يكونَ زيدٌ ضاربًا لشخص أَخر، فإِذا قَصد معنى الأَوَّل وجب تقديمه؛ لئلَّا ينقلب المدَّعا[١١٧].

الرَّابعة: ما كان المفعول بعد معنى (إِلَّا) وهو (إِنَّما)، نحو: إِنَّما ضربَ زيدٌ عمرًا، بدليل قلب المدَّعا، إِذ كلمة (إِنَّما) لحصر

الحكم في الكلمة الأَخيرة، فلو تأَخَّر الفاعلُ لانقلبَ المدَّعا[١١٨].

قاعدة: يجب تأْخير الفاعل عن المفعول في أَربعِ صور:

الأُولى: ما كان في الفاعلِ ضميرٌ متَّصلٌ راجعٌ إِلى المفعول، إِذ لو أُخِّر المفعولُ عن الفاعلِ لزم إِضمارٌ قبل الذِّكر لفظًا ورتبةً، وهو غير جائز، نحو: ضربَ زيدًا غلامُهُ[١١٩].

الثَّانية: ما كان المفعولُ متَّصلًا بالفعل، والفاعلُ غيرُ متَّصلٍ، إِذ حين الاتِّصال يمتنع التَّأْخير، نحو: ضربَني زيدٌ.

الثَّالثة: ما كان الفاعل بعد ﴿إِلَّا﴾ بدليل قلب المدَّعا، نحو: ما ضربَ زيدًا إِلَّا عمرو[١٢٠].

الرَّابعة: ما كان الفاعل بعد معنى ﴿إِلَّا﴾ بدليل المذكور، نحو: إِنَّما ضربَ زيدًا عَمرو[١٢١].

قاعدة: يجوزُ حذفُ الفعل إِذا قامت قرينةٌ على الحذفِ، نحو: زيدٌ، في جواب مَن قال: مَنْ قَامَ؟، تقول: زيدٌ[١٢٢]، فإِن ﴿زيدًا﴾ في جوابه في تقدير: قَامَ زيدٌ.

قاعدة: إِذا حُذفَ الفعلُ لقرينةٍ، فوقع الإِبهام في الكلام، ثم ذُكِرَ المفسِّر لرفع الإِبهام النَّاشئ من الحذف يجب حينئذٍ حذفه؛ إِذ لو جاز ذِكْرُ الفعل لزم اجتماع المفسَّر والمفسِّر المذكور، مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١٢٣]، فإِنَّه في تقدير: إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحدٌ مِّنَ المُشركِين، حُذِفَ الفعلُ وهو ﴿اسْتَجَارَكَ﴾؛ لدلالة ﴿إِن﴾ عليه؛ لأَنَّ ﴿إِنْ﴾ لا تدخلُ على الاسم، فوقع إِبهام في الكلام بالحذف، فلرفعه ذكر بعد الكلام ﴿استجارك﴾، فحينئذٍ إِنَّ ذِكْرَ المحذوفِ يلزمُ اجتماع المفسَّر والمفسِّر المذكور، وهو غير جائز[١٢٤].

قاعدة: لا يجوز تعدُّدُ الفاعلِ مع وحدة الفعل؛ لأَنَّ نسبة الفعل إِلى الفاعل من جهة واحدة.

قاعدة: لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على

الفعل، ففاعل ضَربَ في: زيدٌ ضَربَ، ضمير راجع إلى زيدٍ[١٢٥].

قاعدة: إذا طلب الفعلان فاعلًا ووقع اسمٌ ظاهرٌ بعدهما، يصلحُ لفاعليَّة كلٍّ منهما، نحو: ضَربَني وأَكرمَني زيدٌ، فعند النُّحاة خلاف، فعلى مذهب البصريِّين: الاسمُ الظَّاهرُ معمولٌ للفعلِ الأَخير، وفاعلُ الفعلِ الأَوَّل مضمرٌ، فتقدير المثال الأَوَّل هكذا: ضربَني هو وأَكرمني زيدٌ، وعلى مذهب الكوفيِّين: الاسمُ الظَّاهرُ معمولٌ للفعلِ الأَوَّل، وفاعلُ الفعلِ الأَخيرِ ضمير، فتقدير المثال هكذا: ضَرَبَني زَيدٌ وأَكرَمَني هو[١٢٦].

القسم الثَّاني

في مفعول ما لم يسمَّ فاعله

وهو كلُّ مفعولٍ حُذِفَ فاعلُهُ وأُقيم مقام الفاعل، بأَن أُبدلَ نصبُ المفعولِ بالرَّفعِ، وعلامة فعله ستجيئ في مبحث الفعل -إن شاء الله تعالى-، وقد تكون فائدةُ الحذفِ تعظيمًا، أَو تصغيرًا، أَو عدم العلم بالفاعل، أَو غيرها، كما بُيِّن في علم المعاني[١٢٧].

قاعدة: لا يقع المفعولُ الثَّاني من باب (عَلِمتُ) مقامَ الفاعلِ؛ لأَنَّه مسندٌ إلى المفعول الأَوَّل، فلو وقعَ مقامَ الفاعلِ لأُسند الفعل إليه، فكان مسندًا و مسندًا إليه[١٢٨].

قاعدة: لا يقع المفعول الثَّالث من باب (أَعلمْتُ) مقام الفاعل بالدَّليلِ المذكورِ.

قاعدة: لا يقع المفعول له بدون اللَّام مقام الفاعل؛ لأَنَّ علامةَ العَلميَّةِ فيه النَّصبُ، فلو وقعَ مقامَ الفاعلِ لزالتِ العلامةُ، ولكن إذا كان مع اللَّام يجوز أَن يقعَ موقعَ الفاعلِ، نحو: ضُرِبَ للتَّأديب.

قاعدة: لا يقعُ المفعولُ معه مقام

الفاعل، إذ لو ذُكِرَ مقامُهُ مع (الواو) يلزمُ ذكرها بين الفعل وفاعله، وهو غير جائز، ولو كان بدونها لم يكن مفعولًا معه؛ لأَنَّ المفعول معه ما ذُكِرَ بعد الواو.

قاعدة: إذا اجتمعتِ المفاعيلُ مع المفعول به في الكلام وقع المفعولُ به موقعَ الفاعلِ لا المفاعيل؛ لأَنَّ احتياج الفعل به أكثر من احتياجه إلى المفاعيل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أَمامَ الأَميرِ ضربًا شديدًا في دارِه، فإنَّ (زيدًا) مفعولٌ به ووقع موقع الفاعل، و(يومَ الجمعةِ)، و(أَمام الأَمير) كلاهما مفعول فيه، و(ضربًا) مفعولٌ مطلقٌ، و(في دارِه) ظرف، ولم يقعْ شيءٌ منها مقامه، وإذا لم يكن المفعول به في الكلام كانت المفاعيلُ سواءً في وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الثَّاني من باب (أَعطيت)[١٢٩]، لكن المفعول الأَوَّل من باب أَعطَيتُ أَوْلى من الثَّاني، نحو: أُعطي زيدٌ درهمًا[١٣٠].

القسم الثَّالث

في المبتدأ

وهو على نوعين:

الأَوَّل: اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظيَّة، ومسندٌ إليه، نحو: زيدٌ قائمٌ.

الثَّاني: صفةٌ وقعت بعد حرف النَّفي أَو الاستفهام، رافعةٌ للاسمِ الظَّاهرِ، نحو: ما قائمٌ الزَّيدان، و أَقائم الزَّيدان، فإنَّ (قائمًا) مبتدأ، و(الزَّيدان) فاعل له قائمٌ مقامَ الخبرِ[١٣١]، وإذا وقع الاسم الظَّاهر مفردًا، نحو: ما قائمٌ زيدٌ[١٣٢]، جاز أَن تكون الصِّفةُ مبتدأً والاسم خبره، وجاز أَن يكون الاسمُ مبتدأً والصِّفة خبرهُ مقدَّمًا عليه.

قاعدة: والأَصل في المبتدأ أَن يكون مقدَّمًا على خبره، فجاز تركيب: في دارِهِ زيدٌ، فإن (زيدًا) مبتدأٌ، و (في داره) خبره مقدَّمًا عليه، والضَّميرُ راجعٌ إلى

زيدٍ[١٣٣]، ومرتبتُهُ التَّقديمُ، فيكون فيه إضمار قبل الذِّكر لفظًا لا رتبةً[١٣٤]، ولا يجوز تركيب[١٣٥]: صاحبُها في الدَّارِ، فإنَّ ضميرَ (صاحبها)[١٣٦] راجعٌ إلى الدَّار، و (الدَّار) خبر، ومرتبته التَّأْخير، فيكون فيه إضمار قبل الذِّكر لفظًا ورتبةً[١٣٧].

قاعدة: الأَصلُ في المبتدأ أَن يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً، إذا تخصَّصت بوجه من الصِّفة، أَو بتقدم الخبرِ، أَو غيرِهما، إذ بالتَّخصيص قَلَّ اشتراكُها وقَرُب معناه إلى المعرفة، وتصلح للابتداء، نحو: في الدَّارِ رجلٌ، فإنَّ (رجلًا) مبتدأٌ مع كونه نكرةً، و (في الدَّارِ) خبره، ولكنَّ (الرَّجل) تخصَّص بتقديم الخبر، إذ نعلم من قولك: في الدَّارِ، إنَّ السَّاكنَ في الدَّارِ شخصٌ موصوفٌ بالكونِ، ولكن لا نعلم أَنَّه رجلٌ أَو غيره، فإذا قلتَ: رجلٌ، نعلم أَنَّ في الدَّارِ رجلٌ لا غيره، فبتقديم الخبر قَلَّ اشتراكه[١٣٨].

قاعدة: يجبُ تقديمُ المبتدأ على الخبرِ في أَربعِ صورٍ[١٣٩]:

الأُولى: أَن يكون المبتدأ مشتملًا على معنًى ما له صدارة الكلام، مثل: لفظ الاستفهام، إذ لو أُخِّر المبتدأ حينئذٍ لم يكن للاستفهام صدارةُ الكلام، وهو خلاف القاعدة، إذ القاعدة أَن يكون له صدارةُ الكلام، نحو: مَن أَبوك؟ فإنَّ (مَن) مبتدأٌ مشتملٌ على معنًى له صدارة الكلام، وهو الاستفهام، و(أَبوك) خبره.

الثَّانية: أَن يكون المبتدأُ والخبرُ معرفتين، نحو: زيدٌ أَبوك؛ لرفع الاشتباه ورعاية الأَصل.

الثَّالثة: أَن يكون المبتدأ والخبر متساويين في التَّخصص، نحو: أَفضلُ مني أَفضلُ منك، فإنَّ كليهما[١٤٠] من المبتدأ[١٤١] وهو (أَفضل منِّي)، والخبر وهو (أَفضلُ

منك)، أَفعلُ التَّفضيل، استُعمِل بـ(مِن) للدَّليل المذكور.

الرابعة: أَن يكون الخبرُ فعلًا للمبتدأ، نحو: زيدٌ قامَ، إذ لو أُخِّر المبتدأ حينئذٍ اشتبه المبتدأ بالفاعل(١٤٢).

قاعدة: إذا كان المبتدأ متضمِّنًا لمعنى الشَّرط صَحَّ دخول الفاء على خبره، والمبتدأ الَّذي تضمَّن معنى الشَّرط في صورتين(١٤٣):

الأُوَّلى: أَن يكون المبتدأ اسمًا موصولًا صلته فعلٌ أَو ظرفٌ، نحو: الَّذي يأْتيني أَو في الدَّارِ فلهُ درهمٌ.

الثَّانية: أَن يكون المبتدأ نكرةً موصوفةً بفعلٍ أَو ظرفٍ، نحو: كلُّ رجلٍ يأْتيني أَو في الدَّارِ فلهُ درهمٌ.

قاعدة: إذا كان المبتدأ متضمِّنًا لمعنى الشَّرط، ودخلت عليه كلمة (ليت) و(لعلَّ)، لم يجزْ دخُول الفاء على خبرِه، لأَنَّ دخولَ الفاء على خبرِه لمشابهتِه المبتدأ بالشَّرط، وبدخولِها لم تبقَ المشابهة، إذ (ليتَ) و(لعلَّ) يُخرجان الكلامَ من الخبرِ إلى الإنشاءِ، والمبتدأُ والخبرُ من الكلامِ الخبريِّ، وأَلحقَ بعضُ النُّحاةِ (إنَّ) بهما في عدمِ جوازِ دخولِ الفاء على خبرِه، إذا دخلت على المبتدأ المذكور(١٤٤).

قاعدة: قد يُحذفُ المبتدأُ لقيامِ قرينة، كقول المستَهِلِّ: الهلالُ واللهِ، فإنَّ (الهلالُ) خبرُ المبتدأ المحذوف، والتَّقدير: هذا الهلالُ واللهِ، حُذِفَ لضيقِ المقام والقرينة الحاليَّة(١٤٥).

قاعدة: إذا كان اللَّفظُ صفةً وأُريد أَن يخرجَهُ من الصِّفة ويجعلَهُ جملةً على حدةٍ، ويكون الأَمرُ الدَّالُّ على هذهِ الإرادةِ المذكورةِ باقيةً، وجبَ حذفُ المبتدأ، نحو: الحمدُ للهِ أَهلُ الحمدِ، فإنَّ (الأَهلَ) وقع صفة لله، وأُريد أَن يُخرجَهُ مِن هذهِ الصِّفة، ويجعله جملة على حدةٍ وهي: هو أَهلُ الحمدِ، وجب حذف المبتدأ وهو (هو)، إذ لو لم يُحذفِ المبتدأ لم يبقَ الأَمر الدَّال على هذهِ الإرادة، إذ

المستمعُ يَفهمُ أَنَّه جملة مستأنفة، ولا يفهم أَنَّه صفة انقطع عن الموصوفِ بالرَّفعِ(١٤٦).

القسمُ الرَّابعُ

في خبرِ المبتدأ

وهو اسمٌ مجرَّدٌ عن العواملِ اللَّفظيَّة، مسندٌ بهِ، مغاير للصِّفةِ المذكورة، نحو: زيدٌ قائمٌ، فإنَّ (قائمٌ) خبرٌ، وصدق عليه التَّعريف.

قاعدة: الأَصلُ في الخبرِ أَن يكونَ مفردًا، و قد يقعُ جملةً، سواءٌ كانت اسميَّة، نحو: زيدٌ أَبوه قائمٌ، والجملة الاسميَّة: ما كان أَوَّلها اسمًا، فإنَّ (زيدًا) مبتدأٌ، و(أَبوه) مبتدأٌ ثانٍ، و(قائمٌ) خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملة في محلِّ الرَّفع بأَنَّها خبرٌ عن المبتدأ الأَوَّل، أَو فعليَّة، نحو: زيدٌ قامَ، والجملة الفعليَّة: ما كان أَوَّلها فعلًا، فإنَّ (زيدًا) مبتدأ، و(قامَ) فعلٌ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ فيه، وهما في محلِّ الرَّفعِ بأَنَّها خبرٌ للمبتدأ.

قاعدة: إِذا كان خبرُ المبتدأ جملةً لا بدَّ فيها من عائدٍ يكون راجعًا إِلى المبتدأ؛ لأَنَّ الجملةَ من حيث إِنَّها جملةٌ مستقلَّةٌ، والرَّبط بين المبتدأ والخبر لازمٌ، وهو على أَربعة أَقسام:

الأَوَّل: الضَّمير كما ذُكر في المثال(١٤٧).

الثَّاني: الألفُ واللَّامُ، نحو: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فإنَّ (زيدًا) مبتدأ، والجملة الفعلية وهي: (نعمَ الرَّجلُ) في محلِّ الرَّفعِ بأَنَّها خبرٌ له مقدَّمٌ عليه، العائد الألف واللَّام(١٤٨) الَّتي دخلت على (الرَّجل).

الثَّالث: وضع المظهَر مقامَ المضمَر، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾(١٤٩)، فإن (الْحَاقَّةُ) مبتدأ و(مَا) مبتدأٌ ثانٍ، وخبرُهُ (الْحَاقَّةُ)، والجملة في محلِّ الرَّفع بأَنَّها خبرٌ المبتدأ الأَوَّل، والعائد وضعُ المظهَر، وهو (الْحَاقَّةُ) مقام المضمَر وهو (هي).

الرَّابع: أَن يكون الخبرُ مفسِّرًا للمبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(١٥٠)، فإنَّ

(هُوَ) مبتدأ، و(الله) مبتدأ ثانٍ، و(الأَحَد) خبرُهُ، والجملةُ خبرٌ للمبتدأ الأَوَّل، والعائدُ يكونُ الخبر وهو الجملة، مفسِّرًا للمبتدأ.

قاعدة: يجوزُ حذفُ العائدِ إذا قامت قرينةٌ، نحو: البُرُّ والكُرُّ بستِّينَ درهمًا، فإنَّ (البُرُّ) مبتدأٌ، و(الكُرُّ) مبتدأٌ ثانٍ، و(بستِّين) خبره، والجملة خبر المبتدأ الأَوَّل، والعائد محذوف وهو (منه)، فإن التَّقدير: البُرُّ الكرُّ منه بستِّين درهمًا، والقرينة إنَّ بائعَ البُرِّ لا يُسعِّر غيره.

قاعدة: إذا وقع الخبر ظرفًا قال البصريُّون: إنَّ الفعلَ مقدَّرٌ فالخبر جملة، والكوفيُّون: إنَّ اسم الفاعل مقدَّر والخبر مفرد، نحو: زيدٌ في الدَّار، أي: زيدٌ حصلَ في الدَّارِ، أو حاصل في الدَّارِ[١٥١].

قاعدة: يجبُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ في أربعِ صورٍ[١٥٢]:

الأَوَّلى: أَن يكون الخبرُ المفردُ مشتملًا على معنًى له صدارة الكلام بالدَّليلِ المذكورِ في المبتدأ، نحو: أَين زيدٌ؟، فإن (زيدًا) مبتدأٌ، و(أَين) خبره مقدَّمًا عليه.

الثَّانية: أَن يكونَ الخبرُ مصحِّحًا للمبتدأ، نحو: في الدَّارِ رجلٌ، فإنَّ (رجلًا) مبتدأ، وقيل: تقديمه على الخبر[١٥٣] لا يصلح للابتداء[١٥٤]، كما ذكرنا.

الثَّالثة: أَن يكون في المبتدأ ضميرٌ راجعٌ إلى متعلِّقِ الخبرِ، نحو: على التَّمرةِ مِثلُها زبدًا، فإنَّ (مِثلُها) مبتدأ، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى متعلِّقِ الخبرِ وهو (التَّمرة)؛ لأَنَّ الخبرَ المجموعَ (على التَّمرة) من الجارِّ والمجرور، فلو أُخِّر الخبرُ لزم إضمارٌ قبل الذِّكر لفظًا ورتبةً.

الرابعة: أَن يكونَ خبرُ المبتدأ خبرًا عن (أَنَّ) المفتوحة؛ لئلَّا تشتبه (أَنَّ) المفتوحة بالمكسورة، نحو: عندي أَنَّك قائمٌ، فإن (أَنَّك قائمٌ) مبتدأ، و(عندي) خبره مقدَّمًا عليه، فلو أَخَّره لكانت (أَنَّ)

المفتوحة مكسورة، إذ الفرق بينهما (إنَّ) المكسورة تقع في صدر الكلام، والمفتوحة في وسطه[١٥٥].

قاعدة: قد يكونُ خبرُ المبتدأ متعدِّدًا، نحو: زيدٌ عالمٌ عابدٌ فاضلٌ[١٥٦].

قاعدة: يجوزُ حذفُ الخبرِ إذا قامت قرينةٌ على الحذفِ، نحو: خرجتُ فإذا السَّبعُ[١٥٧]، فإنَّ (السَّبعُ) مبتدأ وخبره محذوف وهو (واقفٌ)، فتقديره: خرجتُ فإذا السَّبعُ واقفٌ[١٥٨].

قاعدة: يجبُ حذفُ الخبرِ إذا قامتْ قرينةٌ، والتزم[١٥٩] غيرُ الخبرِ مقامَهُ، وهو في أربع صورٍ[١٦٠]:

الأُولى: كلُّ مبتدأ وقعَ بعد (لولا) مثل: «لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَر»[١٦١]، فإنَّ (عليًّا) مبتدأ، وخبره محذوف، وقوله: (لَهَلَكَ عُمَر) جواب (لَوْلا)[١٦٢] الشَّرطي، وتقديره: لولا عَلِيٌّ موجودٌ لَهَلَكَ عُمَر، حُذف الخبر وهو (موجودٌ)[١٦٣]؛ لدلالة (لولا) عليه؛ لأَنَّ (لولا) موضوعٌ لامتناعِ الشَّيءِ لوجودِ غيرِهِ، فيدلُّ على الوجودِ، ولَمَّا أُقيم جواب (لولا) مقام الخبرِ وجبَ حذفه[١٦٤].

الثَّانية: كلُّ مبتدأ يكون مصدرًا حقيقةً أَو حكمًا نُسبَ إلى الفاعلِ أَو المفعولِ أَو لهما[١٦٥]، وبعده حالٌ أَو اسمُ تفضيلٍ أُضيف إلى المصدر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، فإنَّ (ضربي) مبتدأٌ ومصدرٌ حقيقية، ونُسبَ إلى الفاعل وهو ياء المتكلِّم، و(زيدًا) مفعولٌ به، وخبره محذوف وهو (يلابسه)، فحذف (يلابسه) لدلالةِ الحالِ على ذي الحال، ولما أُقيم الحالُ وهو (قائمًا) مقامَ الخبرِ وجبَ حذفُهُ[١٦٦]، ونحو: أَكثرُ شُربي السَّويقَ مَلْتُوتًا، فتقديرُهُ: أَكثر شُربي السَّويقَ كائنٌ إذا كان ملتوتًا.

الثَّالثة: كلُّ مبتدأ يكون خبرُهُ مشتملًا على معنى المقارنة، وعُطِفَ عليه بواو التي تكون بمعنى مع، نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، فإنَّ (الكلَّ) مبتدأٌ وأُضيف

إلى (رجلٍ)، وخبره مقرونٌ، أي: كلُّ رجلٍ مقرونٌ مع ضَيعَتِهُ، حُذِفَ الخبرُ لدلالة الواو عليه، ولما أُقيم المعطوفُ مقامَهُ وجبَ حذفه(١٦٧).

الرَّابعة: كلُّ مبتدأ يكون مقْسَمًا به، وخبرُهُ القسم، نحو: لعَمرِكَ لأَفعلنَّ كذا، فإنَّ (لعَمرِك) مبتدأ وخبره محذوف وهو (قسمي)، فتقديره: لعمرك قسمي لأَفعلنَّ كذا، فحُذِفَ (قسمي) لدلالة المقسم به عليه، ولمَّا أُقيم جواب القسم وهو (لأَفعلنَّ كذا) مقامه وجبَ حذفه(١٦٨).

القسمُ الخامس

خبر إنَّ وأَخواتها

وهو مسندٌ مرفوعٌ بسبب دخول هذه الحروف، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، فإنَّ (قائمًا) مسندٌ إلى (زيدٍ)؛ ومرفوعٌ بسببِ دخول (إنَّ)، وحكمُهُ حكمُ خبر المبتدأ في جواز كونِهِ مفردًا؛ وجملةً؛ ونكرةً؛ ومعرفةً؛ وواحدًا أَو متعدِّدًا؛ ومحذوفًا؛ ومذكورًا، وإذا كان جملة يحتاج إلى العائد، إلَّا أَنَّ في خبر المبتدأ يجوز التَّقديم، وفي خبر (إنَّ) لا يجوز التَّقديم؛ لأَنَّها تشابهُ الفعلَ، فإنَّ عملَ الفعلِ الرَّفعُ والنَّصبُ، وعملَ هذه الحروف النَّصبُ والرَّفعُ، لكن لما كان الفعلُ أَصلًا رُوعي فيه جانب الأَصل وهو تقديمُ الرَّفعِ على النَّصبِ، وهذه الحروفُ فرعًا رُوعي فيها جانب الفرع وهو تقديم النَّصب على الرَّفعِ، فلو جاز تقديمُ الرَّفعِ على النَّصب لفاتت هذه الرِّعاية، إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفًا، فيجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمها؛ لتوسعة الظَّرف.

القسم السَّادس

اسم كان وأَخواتها

وهي: صارَ؛ وأَصْبَحَ؛ وأَمسى؛ وأَضْحَى؛ وظَلَّ؛ وباتَ؛ وآضَ؛ وعادَ؛ وما فَتِئَ؛ وما زالَ؛ وما بَرِحَ؛ ومَا انْفَكَّ؛ وما دامَ؛ ولَيْسَ، وهذه الأَفعالُ النَّاقصةُ

تدخلُ على المبتدأ والخبر، وترفعُ المبتدأَ ويسمَّى اسم كانَ، وتنصبُ الخبرَ ويسمَّى خبر كانَ، فاسم (كانَ) هو المسند إليه بعد دخولها، نحو: كانَ زيدٌ قائِمًا.

قاعدة: يجوزُ في الكلِّ تقديمُ أَخبارِها على اسمِها، نحو: كانَ قائِمًا زيدٌ، وعلى نفس الأَفعال أَيضًا في التِّسعةِ الأُولى، نحو: قائِمًا كانَ زيدٌ، ولا يجوز ذلك فيما أَوَّله (ما)، فلا يقال: قائمًا ما زالَ زيدٌ[169]، وفي (لَيسَ) خلاف[170]، وما في الكلام يجيء في المنصوباتِ[171].

القسم السَّابع

خبر لا التي لنفي الجنس

وهو مسندٌ مرفوعٌ بسبب دخولها[172]، مثل: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، فإِنَّ (لا) لنفي الجنس، و(الغلام) اسمها أُضيف إِلى (رجل)، و(قائمٌ) خبرها، وهو مسندٌ إِلى (غلام) مرفوع بسببِ دخولها.

قاعدة: يجوزُ حذفُ خبرِ (لا) إِذا كان[173] عامًّا كالموجود؛ لدلالة (لا) عليه؛ إِذ معناها نفي الوجود، نحو: لا إِله إِلَّا الله، فإِنَّ (لا) لنفي الجنس، و(إِله) اسمها، وخبرُها محذوفٌ وهو (موجودٌ).

القسم الثَّامن

اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)

وهو المسندُ إِليه مرفوعٌ بسببِ دخولِهما[174]، نحو: ما زيدٌ قائمًا، ولا رجلٌ أَفضلَ مِنكَ، ولَمَّا كانت مُشابهةُ (لا) لكلمةِ (ليس) أَقلَّ من مُشابهةِ (ما) لكلمةِ (ليس)، واقتصرَ عملُها على موضع السَّماع، وسببُ قِلَّةِ مشابهتِها لها أَنَّ (لا) لنفي المطلق، و(ليس) لنفي الحال، بخلافِ (ما) فإِنَّها[175] لنفي الحال، وقال بنو تميم: إِنَّهما غير عاملتين، وما بعدهما مرفوع بالابتدائيَّة والخبريَّة كما هو مرفوع قبل دخولها[176].

[تم الفصل الأوَّل (في المعربات)]

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذه الرِّحلة الماتعة والشَّائقة في تحقيق هذا الجزء من النَّص، وبعد استيفاء مقدِّمة التَّحقيق عنه وعن مصنِّفه، تكشَّفت لنا جملة من النَّتائج توصل لها البحث، نوجز القول فيها على النحو الآتي:

١. يُعدُّ السَّيد معزِّ الدين الموسويّ بحق عالمًا فذًّا، ونحويًّا بارعًا، إذ أَجاد في عرض مادَّته النَّحويَّة أَيَّما إجادة، فجاء كتابه هذا بمنفعةٍ علميَّةٍ عاليةٍ.

٢. أَجاد السَّيد فيما قدَّمه من مؤلَّف في هذا المضمار، فكتابه هذا يُعدُّ إِضافة نوعيَّة ولطيفة في باب النَّحو، وبذا يكون قد أَضاف حلقة علميَّة إلى سلسلة المصنَّفات النَّحويَّة السَّابقة له، ومن جهة أُخرى راعى فيه مدركات القارئ؛ إذ لم يجعل من لغته معقَّدة، ولا من أُسلوبه عسيرًا، ولذا يستطيع أَيُّ قارئ فهم مادته بكلِّ سهولةٍ ويسرٍ.

٣. النَّهج الذي سلكه المُصَنِّف في عرض مادَّته، من حيث الأُسلوب والتَّمثيل لا يبعدُ أن يكون من دعاة التيسير في النحو، فبالعودة إلى تقسيمات المادَّة، واللغة التي استعملها في عرضها، والتَّمثيلات لها على اختلاف أَنواعها وأَشكالها خير مصداق على ذلك.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين المحقِّق

الهوامش:

١- ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء٥:٤٤، وأَمل الآمُل ٢:٢٥٠، وأعيان الشيعة ٩:١٩٢، وطبقات أَعلام الشيعة ٧:٥٧، ٥٨، و٨:٧٠، ٧١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٥٤٤، ٥٤٥، و٩:٧٣٠، والذريعة في تصانيف الشيعة ٢: ٤٥٨، و٤:٢٠، ٤٠٥، و٥: ١٥، و ١٠: ٢٢، و١٤: ٢٣، و١٥: ١٧٧، ٢٨، ٢٦٤، ٣٨٢، و٢٠: ١١٨، ٢١: ٤٠٧، و٢٦: ٦٦، ١٦٦، ومعجم رجال الحديث ١٥:٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٩:١٨٠، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١:٣٢٠.

٢- ينظر: رياض العلماء ٥: ٤٤، وطبقات أعلام الشِّيعة ٨: ٧٠.

٣- ينظر: أمل الآمل ٢: ٢٥٠.

٤- ينظر: طبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

٥- ينظر: طبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

٦- ينظر: طبقات أَعلام الشِّيعة ٩: ١٢٦، ومعجم المؤلِّفين ٩: ١٨٠.

٧- ينظر: طبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

٨- ينظر: أعيان الشيعة١٠: ٦، وأمل الآمال ١: ١٦٧، رقم الترجمة ١٧٠، ومعجم المؤلفين ١٠: ٣٢٠.

٩- ينظر: أعيان الشِّيعة ٩: ١٩٢، وطبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٩٤، ومعجم المؤلفين ٩: ١٢٨.

١٠- ينظر: الذريعة ٤: ٢٠، ومعجم المؤلفين ٩: ١٢٨.

١١- ينظر: أعيان الشِّيعة ٩: ٦٣، والذَّريعة ٢: ٤٥٨.

١٢- ينظر: الفهرس الموحَّد للمخطوطات الإيرانية (فنخا) ٥:

٧٢٤.

١٣- ينظر: أَعيان الشِّيعة ٩: ١٩٢، والذَّريعة ٢٦: ١٦٦.

١٤- ينظر: معجم طبقات المتكلِّمين ٤: ١٥٢.

١٥- ينظر: الذَّريعة ١٤: ٢٣٠، وطبقات أعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، ومعجم المؤلِّفين ٩: ١٨٠.

١٦- ينظر: الذَّريعة ٥: ١٥، وطبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

١٧- ينظر: أَعيان الشِّيعة ٩: ٦٣، والذَّريعة ٢: ٤٥٨.

١٨- ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

١٩- ينظر: الذريعة ٢: ٤٥٨، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

٢٠- ينظر: الذريعة ٤: ٢٠، وطبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٥.

٢١- ينظر: الذريعة ١٤: ٢٣٠، وطبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢.

٢٢- ينظر: الذريعة ١٤: ٢٣٠، وطبقات أَعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٤.

٢٣- ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٢، ومعجم طبقات المتكلِّمين ٤: ١٥٣.

٢٤- الذريعة ١٣: ٢٣١، وطبقات أعلام الشِّيعة ٨: ٥٤٥، وموسوعة طبقات الفقهاء ١١: ٢٤٣.

٢٥- ينظر: الصَّدريَّة في النَّحو، مخطوط.

٢٦- ينظر: المصدر السَّابق نفسه.

٢٧- ينظر: المصدر السَّابق نفسه.

٢٨- ينظر: المصدر السَّابق نفسه.

٢٩- ينظر: المصدر السَّابق نفسه.

٣٠- (السماء) في (ح).

٣١- أَي: والقائلون به، أيِ: بالعلم. وجاء في لسان العرب ١١: ٥٧٥: والقالَةُ تكونُ بِمعنى قائلةٍ، والقالُ في

موضع قائِلٍ، قال بَعضُهم لقصِيدَةٍ: أَنا قالُها، أَي: قائلُها.

٣٢- مخرومة في (م) والتكملة من (ح)، (ر).

٣٣- (أَتقاه) في (ح).

٣٤- (له) أثبتناه من (ح)، (ر).

٣٥- القِنْيَة: ما اكتُسب، والجمع قِنًى، وقد قَنَى المال قَنيًا وقُنيانًا، والقُنية العظيمة هنا المكسبة العظيمة. لسان العرب١٥: ٢٠١، القاموس المحيط ١: ١٣٢٦، (قنا).

٣٦- (الغريبة) زيادة في (ح).

٣٧- وقيل: علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح. وقيل: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. وقيل: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل: علم بأُصول يُعرف بها صحَّة الكلام وفساده. ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة ١: ٨٨، والمقرَّب ١: ٤٥، والتَّعريفات: ٢٤٠.

٣٨- وفي حاشية (ر): (جعل موضوعه اسم، والكلام مع تعريف النَّحو بما عرفه به، لا يخفى ما فيه).

٣٩- وفي حاشية (ر): (لم أرَ مَن جعل غاية علم النَّحو هذه، وأَكثر النَّحويين بل كلِّهم جعل غايته صون اللِّسان عن الخطأ في المقال).

٤٠- وقال ابن بابشاذ في المقدِّمة المحسبة ١: ٨٨: والغرض منه: معرفة صواب الكلم من خطائه، وفهم كلام الله تعالى وفوائده، وهو ينقسم على قسمين، أَحدهما: معرفة الخطأ حتى يُجتنب، والآخر: معرفة المعاني حتى تُعتقد، ولا أَجلَّ من فهم معاني كتاب الله (عز وجل) وفوائده، ومن علم السُّنة والأَخبار عن رسول الله(ص)، والحكم ودواوين العرب.

٤١- (والإسناد) أثبتناه من (ح)، (ر).

٤٢- وقيل: وهو نسبة أَحد الجزأين إِلى الأَخر، أَعم من أَن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أَوَّلًا. ينظر: التعريفات: ٢٣. وفي حاشية (ر): (يرد عليه مثل: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإِنَّه كلام مع أَنَّه ليس نسبة كلمة إِلى كلمةٍ).

٤٣- وقال أبو حيَّان في التَّذييل ١: ٤٦: «وأحسن ما حد به الاسم أن يقال: الاسم: كلمة دالةً بانفرادها على معنى غير متعرضةً ببنيتها للزمان». وجاء في معجم القواعد العربيَّة: ٢٩: «الاسْمُ: كلمةٌ تَدُلُّ على المُسَمَّى دلالةَ الإشارَةِ دون الإفادَة، وذلك أَنَّك إذا قلت: زيدٌ، فكأَنَّك قلتَ: ذاك». وفي حاشية (ر): (ما أَدري ما الَّذي دعاه إِلى العدول عن تعريف النُّحاة إِلى هذا التعريف، مع أَنَّه أَوجز، والإِيجاز في الحدود وما يري مجراه مطلوب).

٤٤- وقد أَوجزها ابن مالك في الأَلفيَّة: ٩، بقوله:

بالجرِّ والتنوينِ والنِّدا وألْ
ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصَلْ

٤٥- (لتعيين) في (ح).

٤٦- وقال ابن هشام في المغني: ٤٤٥: تَنوين التَّمكِين وهو اللَّاحِق للاسم المعرب المنصرف إعلاما بِبقائِهِ على أَصله، وأَنه لم يشبه الحرف فيُبنى، وَلَا الفِعل فَيمنَع الصَّرف، وَيُسمى: تَنْوِين الأمكنية، أَيْضا: وتنوين الصَّرف، وذلك كزيد ورجل ورِجال.

٤٧- ويَقع فِي باب اسم الفِعل بِالسَّماعِ كصه ومه وإيه، وفِي العلم المَختوم بويه بِقِياس، نَحو: جاءَنِي سِيبويهٍ وسيبويهٍ آخر.

٤٨- (مثل: حينئذٍ) أثبتناه من (ح).

٤٩- وهو ما يلحق القافية المطلقة بدلًا عن حرف الإطلاق، وهي القافية المتحرِّكة التي تولَّدت من حركتها إِحدى حروف المدِّ واللِّين. ينظر:

التعريفات: ٦٧.

٥٠- وفي حاشية (ر): (أَقول: لا يخفى ما في قوله هذا وما ذكر من التَّناقض، فليتأمل يظهر وجهه).

٥١- (اختلال) في (ح).

٥٢- (أو التخصيص) في (ح)، بزيادة (أَو التخفيف) في (ر).

٥٣- وقيل: هو ما في إِحدى الحركات أَو إِحدى الحروف، لفظًا أَو تقديرًا بواسطة العامل، صورة أَو معنى. وقيل: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل. ينظر: التعريفات: ٢٢١.

٥٤- (لم يكن مشابها للماضي أَو الحاضر) في (ح)، (والأَمر الحاضر والحرف) في (ر).

٥٥- وقيل: ما أَوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإِعراب. ينظر: التعريفات: ١٤٥. و(جاءَني) في (ح)، (ر).

٥٦- (كلمة) لم ترد في (ح).

٥٧- (والفاعلية) أَثبتناه من (ح)، (ر).

٥٨- (واو، و ياء، و ألف) في (ح)، (ر).

٥٩- (ما كان أَو حرف) في (ح).

٦٠- (والفتى) لم ترد في (ح).

٦١- (ثقيلًا) في (ح)، وقع سهوا من الناسخ، (ثقيلة) في (ر).

٦٢- (على اللسان) في (ح)، (ر).

٦٣- (التي هي) في (م)، (ر).

٦٤- (واعرابه) لم ترد في (ح)، (ر).

٦٥- (الإِعراب التام والإِعراب الناقص) في (ح).

٦٦- (فهو ما كان) في (ح).

٦٧- (وغير المنصرف: ما يكون فيه علَّتان من العلل التِّسع، أَو عِلَّة قائمة مقام العلَّتين) لم ترد في (ر).

٦٨- (كل منهما فرع علَّة الأُخرى) في (ر).

٦٩- (علتان) زيادة في (ر).

٧٠- وقيل: إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى

الأصلي، بشرط ألا يكون التحويل لقلب، أو لتخفيف، أو لإلحاق، أو لزيادة معنى، فليس من المعدول ﴿أيس﴾ مقلوب ﴿يئس﴾ ولا ﴿فخذ﴾ بسكون الخاء؛ تخفيف ﴿فخد﴾ بكسرها؛ ولا ﴿كوثر﴾ بزيادة الواو؛ لإلحاق الكلمة: بجعفر، ولا ﴿رجيل﴾ بالتصغير؛ لإفادة معنى التحقير وغيره، والعدل يكون في الصفات، وله الحالتان التاليتان، ويكون في الأعلام وله صور متعددة أَشهرها: ﴿فعل﴾ المعدول عن فاعل، وكذا ﴿فعال﴾. ينظر: النَّحو الوافي ٤: ٢٢٢.

٧١- وجاء في النَّحو الوافي ٤: ٢٢٢، بأَن الاسم الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقًا عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده؛ كالعدل في: سحر.

٧٢- ﴿لا﴾ أَثبتناه من ﴿ح﴾.

٧٣- وفي حاشية ﴿ل﴾: ﴿هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: أَنه قلت: لا يُستعمل أفعل التفضيل إِلَّا بمن أَو بالإِضافة أَو باللَّام، فلمَ قلت: ثانيًا أَن أَصله أُخَر من أَواخر ولم تقل ما كان بالإضافة﴾.

٧٤- ﴿ولم يجد قاعدة أَنَّ أَصله صيغة أُخرى﴾ لم ترد في ﴿ح﴾، ﴿ر﴾.

٧٥- ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ٣: ١١٦، والكنَّاش ١: ١٢٥. وجاء في الأَخير: وأَمَّا العدل التقديري: فهو ما تتوقّف معرفته على منع صرفه فيقدَّر العدل؛ لئلا تنخرم قاعدة معلومة، وهو منع الصَّرف من غير علّتين، وذلك نحو: عمر فإنّه ليس فيه علّة ظاهرة غير العلميّة، فوجب تقدير العدل على استبعاده؛ لئلا تنخرم القاعدة، فقدّر كأَنهم عدلوه في اللفظ عن: عامر، وفي المعنى عن اسم الجنس إلى العلميّة.

٧٦- ﴿الأصلية﴾ أثبتناه من ﴿ر﴾.

٧٧- وجاء في توضيح المقاصد ٣: ١١٩٤: قولهم: أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم، فهذه أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير منصرفة نظرًا إلى أصلها، وذكر سيبويه أَنَّ كلَّ العرب لا تصرفها كما لم تصرف ﴿أَبطح وأَبرق وأَجرع﴾، وأَنَّ العرب لم تختلف في منع هذه السِّتة من الصَّرف، وإِن استُعملت استعمالَ الأسماء، وحكى غيره أَنَّ من العرب من يصرف ﴿أَبطح وأَبرق وأَجرع﴾ ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك في التسهيل، وذكر ابن جني أَن هذه الأَسماء كلها قد تصرف.

٧٨- ويُراد بالعلمية المؤثرة، هي: التي يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأَنَّها إِمَّا أن تكون سببًا لا غير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا. فالأول في موضعين: مع العدل ومع الوزن. والثاني في موضع واحد وهو الألف النون. والثالث في أربعة مواضع: في المؤنث بالتاء وفي الأعجمي وفي المركب وفي ذي الألف الزائدة المقصورة. ينظر: شرح الرَّضي على الكافية ١: ١٧٠.

٧٩- وقال أَبو الفداء في الكنَّاش ١: ١٣٣: والعلميّة المؤثّرة تارة تكون شرطًا لما جامعته وهو التأنيث بالتاء، والمعنويّ والعجمة والتركيب والألف والنون في اسم غير صفة، وما في أوله زيادة من حروف ﴿نأيت﴾، كأحمد ويزيد، وتارة تكون مؤثّرة وليست شرطًا وذلك في العدل ووزن الفعل، فإذا نُكِّر بقي الذي العلميّة شرط فيه بلا سبب، وبقي الذي ليست فيه شرطًا أَعني العدل ووزن الفعل على سبب واحد.

٨٠- ﴿الألف﴾ لم ترد في ﴿ر﴾.

٨١- ماه وجور: اسما بلدتين بأَرض فارس، وأَهل البصرة يسمُّون القصبة

بماه، فيقولون: ماه البصرة، وماه الكوفة، كما يقولون: قصبة البصرة، وقصبة الكوفة. معجم البلدان ٥: ٤٩.

٨٢- (المؤنث) في (ب)، (م).

٨٣- وقال ابن الأثير الجزريّ في البديع ٢: ٢٦٠: وأمّا العجمة: فإنها فرع على العربية؛ لأن الدّخيل فرع على الأصيل، وهي على ضربين، الضرب الأوَّل: عجمة نُقلت عن بابها فبقيت نكرة على حالها، وتنزَّلت منزلة أسماء الأجناس العربيّة، كفرس ورجل، وتعتبر بدخول (الألف)، واللام عليها، نحو: ديباج، وإبريسم، ولجام، ونوروز، وآجرّ؛ فإن الألف واللام يدخلان عليه، وهذا الضّرب جار مجرى العربيّ في الصرف وعدمه بوجود سببه فيه وعدمه، ويستوى فيه ما له نظير في العربية، نحو: ديباج ولجام، وما لا نظير له فيها نحو: آجرّ وإبريسم. الضّرب الثّاني: عجمة نقلت معرفة، وتعتبر بامتناع الألف واللَّام من الدخول عليها، نحو: إبراهيم وإسحاق، وأيّوب، وخطلخ، وبزغش، وإيتكين، وهو المعتبر في منع الصرف إذا اجتمع مع غيره من الأسباب المانعة، على أنَّ في العربيَّة ألفاظًا هي عين الألفاظ الأعجميّة وقد صرفوها، نحو: يعقوب، ذكر الحجل، ولم يصرفوا يعقوب اسم النبيّ (ص).

٨٤- (وهما) أثبتناه من (ح)، (ر).

٨٥- شَتَر: بالتَّحريك، والتَّاء المثناة، وآخره راء: قلعة من أعمال أَرَّان بين برذعة وكنة. ينظر: معجم البلدان ٣: ٣٢٥. وقال الرَّضي في الكافية ١: ١٤٤: «وشتر وهو حصن بأران، يجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبُقعة أو القلعة».

٨٦- (له)، في (ح).

٨٧- وقيل: كلُّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف،

بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفًا ساكنًا، نحو: معابد، أقارب، طبائع، جواهر، تجارب، دواب، وكذلك مناديل، عصافير، أحاديث، كراسي، تهاويل. ينظر: شرح ابن عقيل ٣: ٣٢٧، وشرح الأَزهريَّة للجرجاوي: ١٥. وينظر: النحو الوافي ٤: ٢٠٨.

٨٨- قال سيبويه في الكتاب ١: ٢٥، في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أَصله في كلامهم أَن يستعمل حتَّى يصير ساقطًا، والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ. انتهى. والفرزان: من لعب الشِّطرنج، أعجمي معرَّب فَرْزِين، وجمعه فرازين. لسان العرب ١٣: ٣٢٢، والقاموس: ١٢٢١، (فرزن).

٨٩- (في منع الصرف) لم ترد في (ح).

٩٠- وهي عند سيبويه جمعٌ سُمِّيت به الضَّبع، وهي معرفة، إذ قال في الكتاب ٣: ٢٢٩: واعلم أنَّك إذا سميت رجلًا حضاجر ثم حقَّرته صرفته؛ لأنَّها إنما سُمِّيت بجمع الحضجر، سمعنا العرب يقولون: أوطبٌ حضاجر، وإنَّما جعل هذا اسما لضَّبع لسعة بطنها.

٩١- اختلف النحويون في سراويل، فمذهب يرى أنَّه اسمٌ مُفرَدٌ أتى على بِنيَةِ الجمعِ، ويحتمل أن تكون سِرْوالة لغةً ثانيةً في سراويل، ولا تكونُ واحدةً له، وهي تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ. ينظر: الكتاب ٣: ٢٢٩، وأَما المبرد فيرى أَنَّهُ جَمْعٌ، وأنَّ واحِدَهُ: سِرْوالةَ. ينظر: المقتضب ٣: ٣٤٥.

٩٢- وجوَّز النَّحَّاس جريان المخفوض مجرى المنصوب، وذلك بقوله في العمدة: ١٨١: ويجوز: مررت

بجواري، بالياء، تجري المخفوض مجرى المنصوب وتشبهه بغير المعتل، قال الشَّاعر:

فلو كان عبد الله مولىً هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ويرى سيبويه في الكتاب ٣: ٣١٣، أنَّ ذلك منحصرًا بالضَّرورة الشِّعرية؛ إذ قال: فلمَّا اضطرُّوا إلى ذلك في موضع لا بدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأَصل. وينظر: المقتضب ١: ١٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ ١: ٢٠٠. وعقَّب ابن يعيش في شرح المفصَّل ١: ١٨١، على البيت الشِّعريِّ بقوله: ففتح في موضع الجرّ، وهو قول أهلِ بغداد؛ والصرفُ قولُ الخليل، وسيبويه (٢)، وأبي عمرو بن العَلاء، وابن أبي إسحاق، وسائرِ البصريّين.

٩٣- وقيل: (بك) اسمُ الموضع. ينظر: توجيه اللُّمع: ٤٢٩.

٩٤- وجاء في معجم البلدان ١: ٤٥٣: وهو اسم مركب من بعل: اسم صنم، وبكّ، أَصله من: بكّ عنقه، أَي: دقّها، وتباكّ القوم، أي: ازدحموا، فإمَّا أَن يكون نسب الصَّنم إلى (بكّ)، وهو اسم رجل، أو جعلوه: يبكّ الأعناق، هذا إن كان عربيّا، وإن كان عجميًّا فلا اشتقاق.اه. و(علمًا لبلدة ديار بكر) في (ر).

٩٥- ينظر: توضيح المقاصد ٣: ١١٩١، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧. و(فعلان) في (م)، (ح).

٩٦- ينظر: شرح ابن النَّاظم: ٥٦١، وتوضيح المقاصد ٣: ١١٩٣.

٩٧- ينظر: الكافية في علم النَّحو: ١٣، وشرح الرَّضي على الكافية ١: ١٥٩، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥: ٥٨٧، والكنَّاش في فنَّي النَّحو والصَرف ١: ١٣٢.

٩٨- وقال الرَّضي في شرحه على الكافية ١: ١٥٧ ، ١٥٩: قال ابن

الحاجب: ما فيه ألف ونون، إن كان اسمًا فشرطه العلمية كعمران، أو صفة فانتفاء فعلانة، وقيل وجود فعلي، ومن ثم اختلف في (رحمن)، دون سكران وندمان. قال الرضى: الوجودُ الفعليُّ ليس مقصودًا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأَنَّ كل ما يجيء منه (فعلى) لا يجيء (فعلانة) في لغتهم، إِلَّا عند بعض بني أسد، فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى: فعلانة أَيضًا، نحو: غضبانة وسكرانة فيصرفون، إِذن، فعلان فعلى، وهذا دليلٌ قويٌّ على أَن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء، لا وجود فعلي، فإذا كان المقصود من وجود فعلي انتقاء التاء، وقد حصل هذا المقصود في (رحمن)، لا بواسطة وجود (رحمى)؛ بل لأَنَّهم خصَّصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنَّثًا، لا من لفظه، أَعني بالتاء، ولا من غير لفظه أعني فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف.

٩٩- (ثعلب) في (ح)، و(تغلب) في (ج)، و(تَقْلِبْ) في (ل).

١٠٠- (قاعدة) في (ح).

١٠١- (لانتفاء) لم ترد في (ح).

١٠٢- ينظر: تمهيد القواعد ٨: ٤٠٣٧، والمقاصد الشَّافية ٥: ٥٨٤. من نحو: أحمر، وأشرف؛ علمين؛ فإنهما يمنعان من الصرف للعَلَميَّة ووزن الفعل، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية. فإن زالت العَلَميَّة لم ينصرفا أَيضا؛ لأَنَّ الوصفية ستعود؛ فيمنعان للوصفية مع وزن الفعل. ينظر: النَّحو الوافي ٤: ٢٥٢.

١٠٣- (قاعدة) في (ر).

١٠٤- (الأوليين) في (ر).

١٠٥- (الاسم) أَثبتناه من (ر)، (ل).

١٠٦- البيت من الكامل، وهو للإمام علي عليه السلام، ديوانه: ١٢٦، وينسب هذا البيت إلى فاطمة الزهراء

عليها السلام فيما جاء عنها عليها السلام أَنَّها أخذت قبضة من تراب قبر النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعتها على عينيها وانشدته، ينظر: كشف اللثام شرح عمدة الأَحكام: ٣: ٣٦٩، وينظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام:٥: ٤٣٩.

١٠٧- البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة، ينظر: شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو ١: ١١٩.

١٠٨- (ثمانية) في (ر).

١٠٩- (المشبهتان) بالرفع في (ح)، (ر).

١١٠- وبهذا القيد خرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله.

١١١- (وزيدٌ أَبوه قائمٌ) في (ر).

١١٢- وقال المبرِّدُ في المقتضب ٤: ١٠٢: ولو قلت ضرب غُلَامه زيدًا، كانَ محالًا؛ لأَن (الغُلام) في مَوضِعه لا يجوز أَن يُنوى به غير ذلِك الموضع. وينظر: الأُصول في النَّحو ١: ٨٧، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ ٣: ٢٦٩، والتَّبيين عن مذاهبِ النَّحويين: ١٥٧.

١١٣- (إِذا كان) أَثبتناه من (ح).

١١٤- (إِذ لو جاز تقديم) في (ر).

١١٥- (في المفعول، فلو وقع الفاعل بعد إِلَّا يفيد حصر الحكم في الفاعل) أَثبتناه من (ح)، (ر). و(في الفاعل، فلو وقع الفاعل بعد إِلَّا يفيد حصر الحكم في المفعول) في (ل).

١١٦- (فلا قلب المدعا) في (ر).

١١٧- وقال أبو حيَّان في الارتشاف ٣: ١٣٤٩: فلو كان المفعول محصورًا، والفاعل ظاهرًا، والحصر بحرف النفي و(إِلَّا)، فذهب قوم منهم الجزولي، والأستاذ أبو علي، إلى أنه يجب تقديم الفاعل، نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، وذهب البصريون، والفراء، والكسائي، وابن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره

عنه.

١١٨- وأَجازَ الكسائي تَقديم المحصور بـ(إلَّا) فاعلا كانَ أَو مفعولًا؛ لأمن اللَّبس فيهِ، بخلاف إِنَّما. ينظر: همع الهوامع ١: ٥٨١.

١١٩- ينظر: الأُصول في النَّحو ٢: ٢٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ ٣: ٢٦٩، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٤: ٧٩. وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٤٠٧: وجاز عند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُه زيدًا، فيجب عندهم وصل الفعل بالمفعول، وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل، فتقول على هذا: ضرب زيدًا غلامُهُ، ولا يجوز: ضرب غلامُهُ زيدًا؛ لئلَّا يعود الضَّمير على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً.

١٢٠- وهذا الحكم عند غير الكسائي، هم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن الأنباري والجزولي والأستاذ أبو علي، فذهب هؤلاء إلى أنه إذا كان الحصر في الفاعل بحرف نفي و(إلَّا) وجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز، ولا يجب.

١٢١- وقد لخَّص أَبو حيَّان في التَّذييل ٦: ٢٨٧، تقديم المحصور بـ(إِلَّا) بثلاثة مذاهب:

الأَوَّل: مذهب الكسائي: أَنَّه يجوز التقديم والتأخير، سواء أكان المحصور الفاعل أم المفعول.

والثَّاني: مذهب قوم منهم الجزولي: أنه يجب تأخير ما حصر بـ(إلَّا) وتقديم ما لم يحصر، سواء أكان فاعلًا أم مفعولًا.

والثَّالث: مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري: أَنَّه إِن حُصر الفاعل وجب تقديم المفعول، وإن حُصر المفعول جاز تقديم الفاعل وتأخيره.

ثم قال: وإذا كان الحصر بـ(إنما) فذكر الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن

إبراهيم بن النحاس أن النحاة أجمعوا على أنَّه متى أُريد الحصر في واحد منهما وجب تأخيره وتقديم الآخر، فتقول: إنَّما ضربَ عمرو هندًا، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنما ضرب هندًا عمرو، إذا أردت الحصر في الفاعل.

فأما الكسائي فاستدل على صحة مذهبه بالسماع

١٢٢- (تقول زيد) أثبتناه من (ر).

١٢٣- سورة التوبة، الآية: ٦.

١٢٤- في المسألة خلاف، وخلاصة القول فيها ثلاثة مذاهب: أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده، وهو الذي قرره الشارح. والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره. والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الاخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) الشَّرطيَّتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسندٌ إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. ينظر: شرح ابن عقيل، وهامشه ٢: ٨٦، وينظر: شرح ابن النَّاظم على الأَلفيَّة: ١٦١، والكنَّاش ١: ١٣٧، وارتشاف الضَّرب ٤: ١٨٦٩، وتوضيح المقاصد ٢: ٥٨٧.

١٢٥- وهذا مذهبُ البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم، متمسكين بقوله: ما للجمال مشيها وئيدا، وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب. واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله

كجزأين لكلمة واحدة، متقدِّم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: ‹زيد قام›، وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدرِ السامع أأردت الابتداء بزيد والإِخبار عنه بجملة ‹قام وفاعله› المستتر، أم أردت إسناد ‹قام› المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير. ينظر: توجيه اللُّمع: ١٢١، والتَّذييل والتَّكميل ٦: ١٨٢، وشرح ابن عقيل ٢: ٧٦.

١٢٦- والعلَّة في ذلك أنَّ اختيار البصريين إعمال الثاني، لأَنّ المعمول لديهم كالتتمَّة للعامل، فكان الثاني أولى لقربه، وأمَّا الكوفيون فيرون أَنَّ السَّابق أَولى. ينظر الإِنصاف في مسائل الخلاف: ١: ٧١، مسألة القول في أولى العاملين أَولى في العمل في التنازع. وينظر: الكافية في علم النحو: ١٤، والكنَّاش في فني النحو والصَّرف ١: ١٣٧.

١٢٧- ينظر: الطِّراز ٣: ١٢٦، وعنه في البلاغة العربية ١: ٣٤٩.

١٢٨- وقال الرَّضيُّ في شرحه على الكافية ١: ٢١٧: المتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي ‹علمت› مطلقًا مقام الفاعل، وفيما قالوا نظر؛ لأَن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة، لا يضر، كما في قولنا: أعجبني ضرب زيد عمرًا، فأعجبني مسند إلى ‹ضرب›، وضرب مسند إلى ‹زيد›، ولو كان لفظ مسندًا إلى شيء، أسند، أي: ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافًا، ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين، كغلام في قولك: فرس غلام زيد. وأمَّا المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته

عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظُن زيدًا قائمٌ، لأَن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل. والذي أرى: أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزة.

١٢٩- ﴿والمفعول الثاني من باب أَعطيت﴾ أَثبتناه من (ر)، ولم ترد في (ح).

١٣٠- ومذهب البصريين غير الأخفش أنه إذا وُجِد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول: ضُرِب زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مؤول. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدَّم أو تأَخَّر، فتقول: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيدًا، وضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون﴾. ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٦: ٢٤٢، وشرح ابن عقيل ٢: ١٢١. وبرأي الكوفيين أَخذ ابن مالك؛ إذ قال في شرح التَّسهيل ٢: ١٢٩: وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قومًا منصوبًا وهو مفعول به.

١٣١- وقيل: اسمٌ أو بمنزلتِه مجرّدٌ عن العواملِ اللّفظيةِ غيرِ الزائدةِ، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ لرافعِ المكتفي به. ينظر: الحدود في علم النحو: ٤٦٨.

١٣٢- ﴿ما قائمٌ﴾ لم ترد في (ر).

١٣٣- من ﴿العَلَميَّة فيه النَّصب..﴾ إلى ﴿والضمير راجع إلى زيد﴾ اثبتناه من

(ح)، (ر). (ما قائمٌ) لم ترد في (ر).

١٣٤- إنما جاز ذلك عند البصريين؛ لأنَّه منويٌّ به التَّأْخير، وفيه ضمير يفسِّره ما بعده لفظًا، والنِّيّة به التَّقديم، فهو شبيه بقولهم: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء لا بالظَّرف، وذلك عندهم على التقديم والتأخير. وأَمَّا الكوفيون فقد أجازوا ذلك مطلقًا، إذ حملوا على المعنى؛ لأن المعنى لديهم: استقر زيد في داره، وحلَّ في داره، أو نزل في داره، فهي مع الظَّرف بمنزلتها مع المفعول. ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٢: ٨، والتَّذييل والتَّكميل ٣: ٣٤٤.

١٣٥- (يقال) زيادة في (ر).

١٣٦- (صاحبها) أثبتناها من (ح).

١٣٧- وجاء في التَّذييل والتَّكميل ٣: ٢٦٨: وأَمَّا امتناع: صاحبُها في الدَّار، وجواز: في دار زيدٌ، فليس مبنيًّا على ما ذُكر، من أن أَصل كلِّ عامل أن يتقدَّم على معموله؛ وإِنَّما ذلك لأَن وضع الخبر أَن يكون ثانيًا للمبتدأ لفظًا أو نية، والمبتدأ أول لفظًا أو نية، لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإِسناد؛ لأَن الأَصل في الوضع أَن يطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولًا بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانيًا بالمسند لأنه حديث عنه.

١٣٨- الحديث هنا عن مواطن وجوب تأْخير المبتدأ عن الخبر، وما ذكره المصنِّف هنا صورةً من صوره، التَّقديم، وأَمَّا البواقي: أن يعتمد على استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟ أو نفي، نحو: ما أحد أفضل منك، أو يختصَّ فيقرب من المعرفة، إمَّا بوصف، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ومثله: رجلٌ من الكرام عندنا، وإمَّا بعمل نحو: (أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة). ومثله: رغبة في الخير خير، وإما بإِضافة، نحو:

(خمس صلواتٍ كتبهن الله على العباد). ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك: ٨٠.

١٣٩- ينظر: الكافية في علم النحو: ١٦، وشرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك: ٨١، وتوضيح المقاصد ١: ٤٨٢، وأوضح المسالك ١: ٢٠٦.

١٤٠- (كلًّا) في (ح).

١٤١- (من المبتدأ) لم ترد في (ر).

١٤٢- ثمَّة صورتان لوجوب التقديم أَهمل ذكرهما المصنِّف، وهي: الخامسة: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو: لزيد قائم، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام. السَّادسة: أَن يكون الخبر محصورًا بـ(إلَّا)، نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران:١٤٤]، أو بـ(إنما) نحو: {إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [النساء:١٧١]. ينظر: شرح ابن عقيل ١: ٢٣٢ – ٢٣٨.

١٤٣- ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: ٤٧، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١: ٢٥٠، والكافية في علم النحو: ١٦.

١٤٤- وممن أَلحق (إنَّ) بأخواتها في عدم جواز دخول الفاء على خبرها الأَخفش، وذلك فيما نقله الأخفش في شرح المفصَّل ١: ٢٥٣، بقوله: لا يجوز دخول الفاء مع (إن) عاملة كأَخواتها، وقد خالفه في ذلك صاحب سيبويه؛ لأَنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة في معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، ومذهب سيبويه أَقرب الى الصحة، وقد ورد في التنزيل قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} [سورة الجمعة، الآية:٨]، والأَخفش يحمل الفاء في ذلك كلِّه على الزِّيادة، والأَول أَظهر لأَنَّ الزيادة على خلاف الأَصل.

١٤٥- وكذا إذا شممتَ رِيحًا طَيبةً قلت: المِسْكُ والله، أي: هو المسكُ والله، أَو هذا المسكُ، وكذلك لو رأَيت صورةَ شخصٍ فصار آية لك على معرفةِ ذلك الشَّخص، فإِذا رأَيتَه بعدُ قلت: عبدُ الله ورَبّي، كأَنّك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، وكذلك لو حُدِّثْتَ عن شمائل رجلٍ، ووُصف بصفاتٍ مثلَ: مررت برجلٍ راحمِ المَساكين بارٍّ بوالدَيْه، فعُرِّف بتلك الأَوصاف، فقلت: زيدٌ والله، أي: هو زيدٌ، أو المذكور زيدٌ. ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ١: ٢٣٩.

١٤٦- وهنا وجبَ حذفُهُ؛ لأَنَّه كان مخبرًا عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، كما في مثال المصنِّف: الحمد لله أَهلُ الحمدِ، وكذا يُحذفُ إن كان مخبرًا عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجرَّد ذمٍّ، نحو: مررتُ بزيدٍ الفاسقُ، أو ترحُّمٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ المسكينُ، أَي: هو أهل الحمد، وهو الفاسق، وهو المسكين. ينظر: ارتشاف الضَّرب ٣: ١٠٨٦.

١٤٧- (الكتاب) في (ج).

١٤٨- (مقدمًا عليه والعائد الأَلف واللَّام) في (ر).

١٤٩- سورة الحاقة، الآية:١، ٢.

١٥٠- سورة الإخلاص، الآية:١.

١٥١- والثاني أَخذ به ابن مالك، فعنده أن الظرف والجار والمجرور الخبر بهما متعلق بمحذوف هو عبارة عن كون مطلق يقدر اسمًا؛ لأن الأصل في الأخبار الإفراد ونسب لسيبويه، قال في شرح التسهيل ١: ٣١٧: ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: الأول: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد في كلام العرب، ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به. الثاني: أن الفعل لا يغني تقديره عن اسم الفاعل، واسم الفاعل يغني مغن. الثالث: كلُّ موضعٍ وقعَ

فيه الظرف صالح لاسم الفاعل ولا عكس، الرابع: الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل ليس بجملة، والمفرد هو الأصل في الأخبار. وينظر: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيِّ ٢: ٨، الإنصاف في مسائل الخلاف١: ١٩٧. و(أو حاصل في الدَّار) أثبتناه من (ح)،(ر).

١٥٢- وجاء في تسهيل الفوائد: ٤٧: ويجب تقديم الخبر إن كان: أَداةَ استفهامٍ، أَو مضافًا إِليها، أَو مصحِّحًا تقديمه الابتداء بالنكرة، أَو دالًا بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير، أو مُسندًا دون (أَمّا) إلى (أنَّ) وصلتها، أو إِلى مقرون بـ(إِلَّا) لفظًا ومعنًى، أَو إِلى ملتبسٍ بضمير ما التبسَ بالخبرِ، وتقديم المفسِّر إِن أَمكن مصحّحٌ خلافًا للكوفيين إِلَّا هشامًا، ووافق الكسائيُّ في جواز نحو: زيدًا أَجلُهُ مُحْرِزٌ، لا في نحو: زيدًا أَجلُهُ أَحْرزَ. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٠٠، وارتشاف الضَّرب ٣: ١١٠٦، والتَّذييل والتَّكميل ٣: ٣٤٦.

١٥٣- (تقديم الخبر) في (ر).

١٥٤- ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ١: ٣٠٠، وارتشاف الضَّرب ٣: ١١٠٦، والتَّذييل والتَّكميل ٣: ٣٤٦.

١٥٥- وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجازه الأخفش قياسًا على: أَن تقوم يعجبني، فإن وجدت أَمَّا جاز التقديم فتقول: أَمَّا أنك فاضل فعندي. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٢٢٣.

١٥٦- وتعدُّد الخبر يأتي على ثلاثة أَضرب: أَحدها: أَن يتعدَّد لفظًا ومعنًى لا لتعدد المخبر عنه، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٤ - ١٦]، وعلامة هذا النَّوع صحَّة الاقتصار على واحدٍ من الخبرين أَو الأَخبار. والثاني: أن

يتعدَّد لفظًا ومعنًى لتعدُّد المخبر عنه حقيقةً، كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، أو لتعدُّد المخبر عنه حكمًا، كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [سورة لحديد: ٢٠]. والثَّالث: أن يتعدَّد لفظًا دون معنًى؛ لقيامه مقام خبرٍ واحدٍ في اللفظ، كقولك: هذا حامضٌ حلوٌ، بمعنى مُزٌّ. فما كان من النَّوع الأول صحَّ أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عدده، وما كان من النَّوع الثَّاني والثَّالث فلا يعبَّر عنه بغير الوحدة إلا مجازًا؛ لأنَّ الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع. ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ١: ٣٢٦.

١٥٧- أمَّا أبو حيَّان فيرى أنَّ الأمر ليس كما ذَكروا في قولهم: خرجت فإذا السبعُ، فإن (إذا) الفجائية لديه ظرف مكان، وهو خبر عن (السَّبع)، وتقديره: خرجت فبالحضرة السَّبعُ، أي: فبالمكان الذي أنا حاضرٌ فيه السَّبعُ. ثمَّ قال: وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب أشياخنا، وهو الذي تلقَّيناه منهم. ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٣: ٢٧٩.

١٥٨- والحذف بعد (إذا) قليل، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلَّا وخبره ثابتٌ غير محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [سورة طه: ٢٠]، و﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [سورة الأعراف: ١٠٨]. ينظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ١: ٢٧٥.

١٥٩- (وأُقيم) في (ح)، (ر).

١٦٠- ينظر: المفصَّل: ٤٦، واللُّباب في علل البناء والإعراب ١: ١٤٥، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١: ٢٤١، والكافية في علم النَّحو: ١٧.

١٦١- من حديث عمر بن الخطَّاب. تأويل مختلف الحديث: ٢٤١، والكافي

٧: ٤٢٤/ ٦، ومَن لا يحضره الفقيه ٤: ٣٦/ ٥٠٢٥، وشرح الإلمام بأَحاديث الأَحكام ٣: ٧٤.

١٦٢- لـ(لولا) في (ر).

١٦٣- (لَهَلَكَ عمر حُذف الخبر وهو: موجودٌ) لم ترد في (ر).

١٦٤- وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرتفعٌ بعدها بها نفسِها لنيابتها عن الفعل، وذلك أنّا إذا قلنا: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، قالوا: معناه: لولا منع زيدٌ، فحُذف الفعل، وناب عنه الحرفُ. وقد استُضعف بأَنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وهذا الحرفُ لا يختصُّ بالاسم؛ لأنّه قد دخل على الفعل. شرح المفصَّل لابن يعيش ٥: ٩٠.

١٦٥- (نسب إِلى الفاعل والمفعول أَو كليهما) في (ر).

١٦٦- ويرى أَبو البقَّاء العُكبريُّ أَنَّ تقدير ما ذكرهُ المصنِّف من مثال هو: ضربي زيدًا إِذا كانَ قائما فحذفت (إِذا) لأَنَّها زمان واسم الفاعل يدلُّ على الزَّمان و (كانَ) هذه التامَّة ضميرها فاعل والحال منهُ. ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب ١: ١٤٥.

١٦٧- وقيل: التَّقدير: كلُّ رجلٍ وضيعته مقترنان، ويقدَّر الخبر بعد واو المعية، وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأنَّ معنى كلُّ رجلٍ وضيعته: كلُّ رجلٍ مع ضيعتِهِ، وهذا كلام تامٌّ لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور. ينظر: شرح ابن عقيل ١: ٢٥٣.

١٦٨- وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: (لعمرك لأَفعلنَّ) أن يقدر: لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ. وهو مردود؛ لأَنَّه إِذا دار الحذف بين أَن يكون من الصدور الأَوائل أو من الأَعجاز الأَواخر فالحمل على الأَواخر أَولى؛ لأَنَّها هي محل التغيير

غالبًا؛ ولأنَّ دخول اللَّام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أَولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر. ينظر: أَوضح المسالك ١: ٢٢٠، وشرح التَّصريح ١: ٢٢٧.

١٦٩- وفي ذلك خلاف بين نحاة المذهبين، فذهب الكوفيُّون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أَخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان، وحجَّتهم في ذلك: أن (ما زال) ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفيٌ لمفارقة الفعل، وبيان أنَّ الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفي إن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنَّفي، فلمَّا دخل النَّفي على النَّفي صار إِيجابًا. وأَمَّا البصريُّون فذهبوا إلى عدمِ جوازِ ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر (ما دَامَ) عليها، وحجَّتهم في ذلك: أن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ فجرى مَجْرَى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسِّرُّ فيه هو أنَّ الحرف إِنَّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتِيَ قبلهما، لا بعدهما، وكما أنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ههنا. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٢٦، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويين: ٣٠٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤: ٣٦٨.

١٧٠- ذهب الكوفيون إلى أَنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المُبَرِّد من البصريِّين، وحجَّتهم في ذلك أَنَّ (ليس) فعل غير متصرِّف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرِّف كما أُجريت (كان) مجراه؛ لأنَّها متصرِّفة، وزعم بعضهم أَنَّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، لأَنَّه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى

أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، واحتجُّوا عن ذلك بالسَّماع، من ذلك قوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [سورة هود: ٨]، فهنا قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلَّق بمصروف، وقد قدَّمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأَن المعمول لا يقعُ إلَّا حيث يقع العامل. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٣٠، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣١٥، وشرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك: ٩٧.

١٧١- القسم السَّادس بكامله أَثبتناه من (ح)، (ر).

١٧٢- أي: دخول (لا) التي لنفس الجنس.

١٧٣- (الخبر) زيادة في (ر).

١٧٤- أي: دخول (ما) ، و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس).

١٧٥- (أَيضا) زيادة في (ح)، (ر).

١٧٦- فهم يجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأَنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إِضمار، وأما أهل الحجاز فيشبِّهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها. ينظر: كتاب سيبويه ١: ٥٧، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب١: ١١٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١: ٢٦٩، والتَّذييل والتَّكميل ٤: ٢٨٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣: ١٢٢٠.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضّرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطّبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢. الإسلامي، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السّرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٤. أعيان الشّيعة: للإمام السّيد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، حقّقه وأخرجه: حسن الأمين، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥. ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٦. أمل الآمل في علماء جبل عامل: للشَّيخ محمد بن الحسن بن علي الحر العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسينيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت - لبنان، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩. البدر التمام شرح بلوغ المرام: للحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ،

المعروف بالمَغرِبي (ت١١١٩هـ)، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن، دار هجر، الطبعة: الأولى، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م).

١٠. البديع في علم العربية: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيبانيّ الجزريّ ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١. البلاغة العربية: لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢. تأويل مختلف الحديث: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

١٣. التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب

١٤. التّذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطّبعة: الأولى.

١٥. التّعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبيّ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية،

الطّبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطّبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٨. الحدود في علم النحو: لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطّبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٩. الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة: للعلامة الشّيخ آقا بزرك الطّهرانيّ (١٤٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت - لبنان، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٠. رياض العلماء و حياض الفضلاء: افندي، عبدالله بن عيسى بيك (ت١١٣٠ هـ. ق)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني اشكوري ، مؤسسة التاريخ العربي لبنان- بيروت.
٢١. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٢. شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك: لأبي عبد الله بدر الدّين بن محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٢٣. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطّبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٤. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُونيّ (ت٩٠٠هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٥. شرح الإلمام بأَحاديث الأَحكام: لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢٦. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ، المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٢٧. شرح الرّضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرّضي الاستراباديّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، الطّبعة: الأولى، ١٤٣١هـ ق.

٢٨. شرح المفصل: ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٩. شرح المقدِّمة المحسبة: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

٣٠. شرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٣١. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ، المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٢. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٣. طبقات أعلام الشّيعة: للعلّامة الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ، دار إحياء التراث العربي، الطّبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣٤. الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللهّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداويّ، المكتبة العصرية - بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥. عمدة الكتاب: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطّبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٦. الفهرس الموحَّد للمخطوطات الإيرانية (فنخا): مصطفى درايتي، مركز الوثائق والمكتبة الوطنيَّة الجمهورية الإسلامية الإيرانيَّة.

٣٧. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي.

٣٨. القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطّبعة:

الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٩. الكافي: لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت٣٢٨ - ٣٢٩هـ)، تحقيق تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مطبعة: حيدري، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٣٦٣ش.
٤٠. الكافية في علم النحو: لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطّبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
٤١. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٢. كشف اللثام شرح عمدة الأَحكام: لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٤٣. الكنّاش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة (ت٧٣٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
٤٤. اللّباب في علل البناء والإعراب: لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطّبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٥. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطّبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٤٦. المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل

بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

٤٧. معجم البلدان: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطّبعة: الثّانية، ١٩٩٥م.

٤٨. معجم طبقات المتكلّمين: تأليف: اللّجنة العلميَّة في مؤسَّسة الإمام الصَّادق عليه السلام، مطبعة: مؤسَّسة الإمام الصَّادق عليه السلام/ قم المقدَّسة، الطبعة: الأُولى، ١٤٢٦هـ.ق.

٤٩. معجم القواعد العربيَّة في النَّحو والتَّصريف وذُيِّل بالإملاء: لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأُلى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٠. معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقيّ (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

٥١. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: للسّيد أبي القاسم الموسويّ الخوئيّ (ت١٤١١هـ)، الطّبعة: الخامسة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطّبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٥٣. المفصل في صنعة الإعراب: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثَّانية، ١٩٩٩م.

٥٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٥. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت

٥٦. المقرّب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، الطّبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.

٥٧. مَن لا يحضره الفقيه: للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، المعروف بالشيخ الصَّدوق (ت٣٨١هـ)، صححه وعلَّق عليه: على أَكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلميَّة في قم المقدَّسة، الطبعة الثَّانية.

٥٨. موسوعة طبقات الفقهاء: تأليف: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق، إشراف العلّامة الفقيه: جعفر السّبحانيّ، مطبعة اعتماد، قم المقدسة – إيران، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ق.

٥٩. النّحو الوافي: لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطّبعة: الخامسة عشرة.

٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.